No. 7480 الاثنين ٢٠٢١/٢/٨

الإنصات المركزي

المرصد اليومي لقضايا كردستان والعراق والمنطقة والعالم

السنة 26 12-3-1994 شؤون عراقية و كردستانية.. شؤون تركية .. شؤون إيرانية.. شؤون سورية .. شؤون عالمية.. رؤى و تحليلات سياسية

Website: pukmedia/ensat | Email: ensatmagazen@gmail.com | facebook: ensatpuk

الصباح
Assabah
ASSABAH NEWSPAPER

مع اتفاق عادل وقابل للتنفيذ

المعادلة لا تقبل خاسرا أو فائزا

الانصات المركزي

يومية اخبارية تحليلية، تصدر بشكل ورقي و الكتروني ايضا منذ الثاني عشر من مارس العام ١٩٩٤ عن مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، تتناول قضايا كردستانية وعراقية واقليمية وعالمية راهنة في عوالم السياسة ومستجداتها اضافة الى آفاق الاحداث والتطورات واتجاهاتها وغيرها من المجالات التنموية والفكرية والحضارية ومايتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف.

تخدم "الانصات المركزي" في قالبها المطبوعي والإلكتروني الأهداف السياسية والاعلامية و الفكريّة للنخبة السياسية والاعلامية وكذلك صناع القرار والباحثين اضافة الى مراكز البحوث والدراسات، في ظلّ التحدّيات الراهنة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات عبر الاسهام الجاد في المساعدة للاطلاع على ابرز التطورات واحدث الرؤى والدراسات ، بما يعزّز الرؤية الثاقبة ازاء مجمل الاحداث بخلفياتها وحاضرها وآفاقها المستقبلية.

وتركز السياسة التحريرية للانصات المركزي على دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضايا الكردستانية والعراقية ولذلك تهتم برصد التطوّرات الستراتيجيَّة المتعلقة بكردستان والعراق والشرق الأوسط، مع التركيز على الأحداث العالمية المؤثرة ايضا.

وكذلك ابواب «مرصد الرؤى العالمية»و«آفاق وأبعاد»و«قضايا التطرف والارهاب» و«قضايا الاسلام السياسي» التي تهتم بإلقاء الضوء على الأحداث والقضايا الحيوية محلياً وإقليمياً ودولياً واتجاه التطورات وتأثيراتها عبر اعادة نشر رؤى ودراسات بحثية مختارة ومنشورة في الصحف والمواقع والوكالات العالمية الموثوق بها .

وتتضمَّن أبواباً أخرى تتناول شؤون دول معينة بالمنطقة والعالم منها «شؤون امريكية» ،«المرصد التركي»،«المرصد الايراني»، «المرصد السوري»، «المرصد المصري»، «المرصد الخليجي»، «المرصد الصيني»و «المرصد الروسي» وذلك حسب مستوى التطورات اليومية المتعلقة بتلك الدول على الساحة الداخلية والخارجية .

للانصات المركزي اصدار فصلي الكتروني لابرز التطورات والرؤى حول كردستان والمنطقة والعالم باسم (المرصد).

تعتمد «الانصات المركزي» في إنجاز أعمالها على العديد من مصادر المعلومات والأخبار، متمثلة في وكالات الأنباء العالمية الكبرى، والصحف اليومية والأسبوعية الصادرة محلياً وفي الدول العربية والعواصم العالمية المهمَّة، بالإضافة إلى وسائل البث الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، ومراكز الدراسات وبنوك المعلومات.

وتسعى الانصات المركزي دوماً إلى التميز بالموضوعية والدقة في العمل، والتنوُّع في الموضوعات.

الانصات المركزي

رصد توثيقي يومي
يصدره مركز الرصد والمتابعة
بمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني
-السنة 26-

رئيس التحرير:
محمد شيخ عثمان

لقراءة وتحميل العدد يوميا
www.pukmedia.com/ensat
facebook: ensat.puk

هيئة التحرير:
دياري هوشيار خال
ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري
شوقي عثمان امين
هه لو ياسين حسين

الاشراف اللغوي:
عبدالله علي سعيد

المطبعة:
احمد غريب- ژيار جمال

للاشتراك و إرسال مساهماتكم
Email:ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 07701564347
العنوان: السليمانية - رزكاري

ملفات هذا العدد:

مرصد اخبار العراق واقليم كردستان

- حوار شامل مع قوباد طالباني
- لاهور شيخ جنكي يعزي نيجيرفان بارزاني بوفاة خاله
- رئيس (يونيتاد) يدعو للعثور على جثامين بقية الضحايا الكرد الإزيديين
- كتلة الا تحاد الوطني تبحث مع الكاظمي الموازنة وأوضاع المناطق المستقطعة
- الكاظمي يشدد للمالية النيابية على عدم إقحام المناكفات في ملف قوت المواطن والخدمات
- زيباري: لا صلاحية دستورية للبرلمان التلاعب بالموازنة..

مرصد الرؤى حول الشأن العراقي

- تقويم أداء مصطفى الكاظمي بعد سبعة أشهر
- التغيير عن طريق الإنتخابات
- خوف يدب في غرب العراق من الانسحاب الأمريكي
- علاوي*: اسرار ووقائع تكليفي بتشكيل الوزارة العراقية قبل عام..

المرصد السوري و روجافا

- حوار شامل مع الجنرال مظلوم عبدي القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية

المرصد التركي والقضية الكردية

- تحالف واشنطن وأنقرة: إما أزمة متجددة أو شراكة مستديمة
- آفاق العلاقات الأمريكية – التركية في ظل إدارة بايدن

المرصد الايراني

- هل يؤدي تباطؤ بايدن بشأن الاتفاق النووي إلى إشعال المنطقة؟
- روبرت مالي... < رجل الأزمات > القادم على أساس دبلوماسية < الكل رابح >
- خامنئي : إيران لن تعود إلى التزاماتها النووية قبل رفع العقوبات الامريكية بالكامل
- مصادر: ظريف يتوسط لإنهاء خلافات < الإصلاحيين > والمرشد الإيراني
- بايدن و< النووي الإيراني >: مراجعة جديدة

مرصد الرؤى والقضايا الدولية

- برتراند بيزانسينو: الشرق الأوسط والتحولات القادمة في ٢٠٢١
- د. عبد المنعم سعيد : تفكـــيك العـــالـــم..!
- د.شفيق ناظم الغبرا: ظروف عربية تزداد تعقيدا وصراع التأسيس
- سعد بن طفلة العجمي: الطغيان المثلث الأضلاع

نائب رئيس حكومة إقليم كردستان قوباد طالباني:

نسعى لاتفاق شامل وعادل مع الحكومة الاتحادية

الرقم الحقيقي لحصة الإقليم لا يتجاوز ٥٪ من الموازنة

اقليم كردستان مستعد لتنفيذ جميع الالتزامات مع الحكومة الاتحادية

الخطر الأكبر الذي يواجه العراق يتعلق بالاقتصاد

صحيفة (الصباح):

بغداد: حازم محمد حبيب: أكد نائب رئيس حكومة إقليم كردستان، قوباد طالباني، أن الإقليم مستعد للدخول في اتفاق مع الحكومة الاتحادية لتنفيذ جميع الالتزامات، شرط أن يكون ذلك الاتفاق عادلا وقابلا للتنفيذ، موضحاً أن حصة الإقليم الحقيقية من موازنة الدولة الاتحادية لا تتجاوز ٥٪ بعد طرح المصاريف السيادية، وبينما دعا إلى إعادة تأسيس شركة (سومو) بصورة جديدة تضمن تصدير وإدارة وبيع وتسويق النفط بصورة شفافة بما فيه نفط الإقليم، نفى طالباني اتفاق الإقليم على بيع النفط إلى تركيا لمدة ٥٠ عاماً، مبيناً أن الاتفاق يتعلق بتصدير النفط عبر الأنابيب في الأراضي التركية وتسويقه إلى الأسواق العالمية، وفيما يأتي نص الحوار مع نائب رئيس حكومة إقليم كردستان، قوباد طالباني:

الأزمة المالية وحصة الاقليم

• في ما يتعلق بالأزمة المالية وحصة الاقليم من الموازنة، ما هي أبرز نتائج حواراتكم مع الحكومة الا تحادية؟

– تواصلنا ومازلنا منذ ما يقرب من سنة كاملة مع بغداد، وحواراتنا الحالية مختلفة ومتعددة وليس حوارا واحدا أو في ملف واحد، وفي السابق كانت الحوارات مع الحكومة الاتحادية والتي نتج عنها اتفاق تم تضمينه في مشروع موازنة ٢٠٢١، أما الآن فحواراتنا تتركز مع الكتل السياسية، والموضوع حالياً بين يدي البرلمان، ونتمنى أن نصل إلى نتيجة إيجابية باتفاق عادل وقابل للتنفيذ بذات الوقت، فالمعادلة لا تقبل خاسراً أو فائزاً، ويجب الابتعاد عن التصريحات التي تدخل في خانة الدعاية الانتخابية والشعارات والبحث عن حلول منطقية لهذه المرحلة، وفي حقيقة الأمر كانت حواراتنا ببغداد إيجابية، لكنها مستمرة مع اللجنة المالية في البرلمان والكتل السياسية بشكل عام، ونحن قريبون من ايجاد حل قابل للتنفيذ، وهذه ستكون خطوة نحو بناء جسور الثقة بين الطرفين.

قانون الموازنة

• ذكرتم أن هناك اتفاقا حصل بين بغداد وأربيل بما يتصل بموازنة ٢٠٢١، ما هي أبرز مضامين هذا الاتفاق؟

– حين ننظر إلى قانون الموازنة، فإننا لا ننظر الى الجزء المتعلق بإقليم كردستان فقط، لأن هذه الموازنة لجميع أرجاء العراق الذي يمر بأزمة اقتصادية ومالية، وهذه الموازنة هي خطوة أولى لإرجاع العراق الى المسار الصحيح اقتصادياً ومالياً، صحيح هناك جزء متعلق بإقليم كردستان، لكن هناك مواضيع اخرى مهمة

بنظرنا، على سبيل المثال، حجم الموازنة وحجم العجز الموجود فيها وطريقة تأمين حصص المحافظات– ليس فقط اقليم كردستان– بل محافظات العراق الأخرى أيضاً، فالعراق القوي اقتصادياً يمثل قوة للإقليم أيضاً، وكذا الحال بما يتصل بالمواضيع الأخرى من أمن وغيره، وباعتقادي فإن الخطر الأكبر الذي يواجه البلد هو المتعلق بالاقتصاد، وفي حواراتنا في الآونة الأخيرة في بغداد كررنا موضوعين، هما أننا نريد حلا عادلا للجميع، وأن يكون قابلاً للتنفيذ في نفس الوقت، ويجب أن ترتقي حواراتنا عن صغائر الأمور والاهتمام بكيفية بناء البلد من جديد برؤية ستراتيجية.

• ما هي أبرز شروط بغداد لتحديد حصة الاقليم من الموازنة؟

– بما يتعلق بالإقليم، هناك شطران من الحوارات بشأن الالتزامات والاستحقاقات، وفي كثير من الأحيان هنالك تصغير لمشكلة الإقليم وحصرها بقضية رواتب الموظفين، وذلك مخالف للحقيقة، فهي ليست الاستحقاق الوحيد للإقليم، حيث توجد استحقاقات أخرى تعد من الحقوق الدستورية وفي مقابلها هناك التزامات على الإقليم، وبحسب نص مشروع الموازنة الحكومي ذكر أن على الإقليم تسليم ٢٥٠ ألف برميل من النفط يومياً لشركة (سومو)، ونحن موافقون وجاهزون لتنفيذ هذا الاتفاق.

الحصة الحقيقية

• كيف تعطون تطمينات للشارع العراقي بشأن كون الإقليم جزءا لا يتجزأ من العراق خصوصاً بما يتصل بحصة الإقليم من الموازنة؟

– هنالك ظلم وسوء تصور في الشارع العراقي بشأن العلاقة مع الإقليم، ولقد كان هناك اتفاق قديم بأن حصة الاقليم ١٧٪ من حصة الموازنة، وحالياً أصبحت الحصة ١٢,٦٧٪، ولكننا إذا نظرنا إلى هذه الحصة، فهي ليست ضمن الموازنة العامة، كونها تخرج بعد الموازنة السيادية في الموازنة العامة والنفقات السيادية، وبذلك إذا نظرنا إلى الرقم الحقيقي لحصة الإقليم، فإننا نجده لا يتجاوز ٥٪ من الموازنة العامة للدولة، وإذا كانت هذه النسبة التي تذهب إلى الإقليم هي السبب بتدهور الخدمات في المحافظات الجنوبية وعدم إعمارها، فنحن متنازلون عنها، ونحن نتساءل بدورنا أين تذهب بقية الـ٩٥٪ من الموازنة؟!، ونحن مع التوزيع العادل للموازنة بين جميع محافظات العراق، وندعو للسيطرة على المنافذ الحدودية وإيراداتها التي يمكن إن وظفت بشكل صحيح أن تسهم بإعمار وازدهار جميع المحافظات.

• هنالك من يرسم صورة سيئة عن الإقليم في الشارع العراقي، إلى ماذا تعزون السبب؟

– لهذه الصورة أكثر من سبب، أحدها التشويه السياسي من قبل بعض الأطراف للإقليم، والآخر هو تقصير من سياسيي وحكومة الإقليم بعدم القدرة على مخاطبة الشارع العراقي (غير الكردي)، فلم نستطع إيصال رسالتنا بشكل حقيقي وواضح بدون تزييف الحقائق، ونحن متأكدون أن الكثير من أخوتنا في بقية أرجاء البلاد لا يعلمون أن حصة الإقليم من الموازنة العامة بضمنها النفقات السيادية هي ٥٪ فقط.

الرقابة المالية

• يشاع أن حكومة الإقليم ترفض دخول ديوان الرقابة المالية الاتحادي؟

– هذا الكلام غير صحيح، وقد أبرمت مذكرة تفاهم بين الرقابة المالية الاتحادية والرقابة المالية للإقليم، وأحياناً بسبب طول الغياب ما بين زيارة وأخرى من الرقابة المالية الاتحادية إلى الإقليم يولد سوء تفاهم بين الطرفين، وليس من الضرورة أن كل موظف في الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم لديه نفس النية الحسنة الموجودة لدى القيادة، وباعتقادي أن مشروع الموازنة هو الذي يقرر إعادة بناء الثقة بين المكونات السياسية، ونحن على يقين إننا يمكن ان نبني تلك الثقة خطوة بعد أخرى.

أعداد الموظفين

• في ما يتصل بعدم ثقة بغداد ببيانات الموظفين في الإقليم وأعدادهم، هل لكم أن تطلعونا على بعض التفاصيل بهذا الشأن؟

– نعم هذا صحيح، وهو أحد أسباب انعدام الثقة، فحين واجهنا الأزمة الاقتصادية في الإقليم في العام ٢٠١٤، لم نكن على معرفة بأعداد الموظفين بصورة دقيقة، ما اضطرنا إلى اللجوء إلى خيار الإحصاء البايومتري بتسجيل كل من يعمل موظفاً في الإقليم ويتقاضى راتباً في برنامج إلكتروني خاص، وبالتالي باتت لدينا أرقام دقيقة للموظفين وغيرهم ممن يتقاضون تلك الرواتب، ويبلغ عدد الموظفين في الإقليم ٧٥١ ألفا حسب التسجيل البايومتري بضمنهم المدنيون والعسكريون، وهنالك أيضاً ٢٤٢ ألف متقاعد، ولدينا ٩٨ ألفا من ذوي الشهداء والسجناء السياسيين، وكذلك لدينا ١٥٩ ألفا من مستفيدي الرعاية الاجتماعية، وإذا جمعنا تلك الأرقام مع بعض يكون اكثر من مليون ومئتين وخمسين الف شخص يتقاضى رواتب في الإقليم، وإذا قمنا بمقارنة ذلك مع الحكومة الاتحادية، نجد أن الأخيرة تدفع رواتب لقرابة ١٠ ملايين شخص، ونعتقد أن الأرقام كبيرة من الجانبين، لكنه واقع الحال.

في حواراتنا الأخيرة ببغداد، وجهت إلينا اللجنة المالية في مجلس النواب، ١٣ سؤالاً يتعلق بإنتاج النفط والتصدير والاستهلاك الداخلي وغيرها من الأرقام التي أجبنا عنها بشكل رسمي وسلمناها للبرلمان والحكومة الاتحادية لإزالة بعض الشكوك والشبهات الواردة بشأنها، وليس لدينا شيء نخفيه.

• ما هي الآلية التي تتعاملون بها بدفع رواتب الموظفين في الإقليم في ظل الأزمة الحالية؟

– نستخدم العائدات الموجودة لدينا في دفع رواتب الموظفين، وخلال الشهور الخمسة الماضية لم نتسلم أي مبالغ من الحكومة الاتحادية، وفي عام ٢٠٢٠ تم تمويل الإقليم من الحكومة الاتحادية ٦ أشهر فقط، و٣ أشهر من تلك الستة أشهر كان التمويل متقطعا، وقد استطعنا دفع رواتب ٨ أشهر، اذ اضطررنا الى أن نوجد توازنا بين مصاريفنا ودخلنا، نعم تأخرنا عن دفع الرواتب واضطررنا الى اللجوء الى تقشف أكبر، والمتضرر بالدرجة الأولى هم الموظفون في إقليم كردستان.

تعامل مباشر

• هناك دعوات من قبل محافظة السليمانية وردت في الآونة الاخيرة بالتعامل بشكل مباشر مع بغداد مقابل تسليم النفط، كيف تنظر حكومة الاقليم الى هذه الدعوات؟

– تمت إثارة هذا الموضوع من قبل أشخاص في بعض المحافظات، ولكن أنا أسأل (هل الحكومة المركزية مستعدة لتمويل محافظة واحدة من محافظات الاقليم بشكل مباشر؟)، مثلاً محافظة السليمانية في الموازنة التشغيلية برواتب موظفيها في الشهر تصل الى أكثر من ٤٠٠ مليون دولار، فالسؤال (هل الحكومة الفيدرالية مستعدة لتمويلها؟)، حيث إن السليمانية ليست لديها الكمية الكافية من النفط، فالسليمانية تحوي نحو ١١٪ من كمية النفط المنتج من الاقليم، ونكرر السؤال إلى الحكومة الاتحادية (هل باستطاعتها التعامل مع محافظة واحدة؟)، ما نريد التوصل إليه، كما أسلفنا، هو اتفاق قابل للتنفيذ يصب بمصلحة العراق بشكل عام والإقليم بشكل خاص، عبر حلول منطقية عادلة.

شركة < سومو > جديدة

• اقترح وزير النفط، تأسيس شركة لإدارة أعمال انتاج وتصدير النفط في الاقليم، ما رأيكم بهذا الطرح؟

– لدينا قانون النفط والغاز في إقليم كردستان، وبحسب هذا القانون، فنحن ملزمون بتأسيس عدد من المؤسسات، اثنتان من المؤسسات الرئيسة موجودتان حسب القانون، وقد يكون ذلك قريبا من طرح وزير النفط، فإحدى هذه المؤسسات هي (صندوق العائدات النفطية) وقد صدر قانونه الخاص وبقي تنفيذ هذا الصندوق بشكل فعلي والمباشرة بالعمل به، والمؤسسة الثانية هي مشروع تأسيس (شركة نفط اقليم كردستان)، لكنها ربما تختلف عن فكرة وزير النفط، وهنالك نقطة مهمة يجب معرفتها، وهي أن تركيبة قطاع النفط في الإقليم تختلف عن تركيبة قطاع النفط في العراق، حيث أن القطاع الخاص هو المسيطر على قطاع النفط في الإقليم، بينما في بقية أرجاء العراق فإن هذا القطاع بكل محتوياته مملوك للدولة، والعقود النفطية الموجودة في بقية أرجاء العراق هي عقود خدمة مع شركات النفط، لكن في الاقليم العقود ليست عقود خدمة بل عقود شراكة إنتاج، ولذلك فإن الامور التي تنفذ في أجزاء العراق الأخرى من الصعب تنفيذها في الإقليم، كما ان ربط جميع نفط اقليم كردستان الى بادارة واحدة تابعة للحكومة الاتحادية هو طلب غير دستوري. فضلا عن ان مصدر الواردات الرئيسة في الاقليم هو النفط وعن طريقها يتم تأمين اشكال عديدة من النفقات في الاقليم وبالتالي فانه اذا لم يكن لدينا مثل هذا المصدر الوحيد فمعنى ذلك انه لا توجد اي ضمانات بان نحصل على نفقاتنا التي نستطيع من خلالها تسديد الديون التي تقع على عاتق الاقليم.

• وزير النفط اتهم الإقليم بعدم الالتزام باتفاق أوبك الخاص بتخفيض إنتاج النفط؟

– قمنا بتخفيض الإنتاج، لكن نسبة التخفيض التي يطالب بها وزير النفط غير عادلة، فالإقليم ينتج ٩ ٪ فقط من إجمالي إنتاج النفط العراقي، والوزير يطالب الإقليم بتخفيض ذلك الإنتاج الى٢٣ ٪، فإذا تم تخفيض هذه النسبة التي يطالب بها الوزير، فآثاره ستكون أكبر ويلحق أذى كبيرا بالإقليم، ونحن مع التخفيض العادل، اذ خفض الإقليم ما يقرب من ٥٠ الف برميل يومياً، وهو رقم كبير جداً بالنسبة لحجم إنتاج النفط في الإقليم، فطاقة إنتاج الإقليم من النفط كانت نحو ٤٨٠ الف برميل، وحالياً اقل من هذا الرقم بنحو ٥٠ الف برميل، ونحتاج الى أكثر من ٢٠ الف برميل لتغطية الاستهلاك المحلي، فالاقليم وبحسب قدراته خفض الإنتاج الذي ينتجه.

أسعار النفط

• ما صحة المعلومات بشأن بيع النفط المصدر من الإقليم بسعر أقل من أسعار السوق العالمية؟

– هناك أرقام دقيقة بهذا الشأن يمكن الحصول عليها من موقع حكومة الاقليم صادرة عن شركة "ديلويت" وهي شركة عالمية تدقق وتنشر تقارير دورية عن النفط في الإقليم، وأشير إلى أن كلفة التنقيب واستخراج وإنتاج وتصدير النفط في الإقليم عبر أنابيب النقل إلى تركيا تختلف عن الكلف المماثلة في بقية مناطق العراق، كما أن جودة ونوعية النفوط تختلف وكذلك سهولة وصعوبة التنقيب والاستخراج بين الإقليم وبقية المناطق في العراق إضافة إلى قضايا فنية أخرى، ما يولد اختلافا في أرقام وأسعار بيع النفط في الإقليم.

• تحدثتم عن شركة (سومو) جديدة موحدة؟

–إن تمت هيكلة شركة (سومو) من جديد وفيها أعضاء كرد في مجلس الادارة، وهم يتولون قضية أسعار النفط بصورة مناسبة تخدم البلد ومن ضمنه اقليم كردستان، فهذا جيد ومن مصلحة الجميع، لكن هذه مجرد فكرة لم تتبلور بالشكل المطلوب، وهذه الفكرة ليست جديدة، وهي موجودة منذ عام ٢٠١٠ نتحدث عنها بين الحين والآخر، ففي عام ٢٠١٤، طلبت الحكومة الاتحادية منا تصدير نفط الإقليم عبر شركة (سومو)، لكننا طالبنا بتأسيس الشركة من جديد لكي تقوم بالعملية التسويقية، لنتمكن من إدارة الواردات النفطية بصورة شفافة، لكن العملية تعقدت ودخلت في حسابات سياسية وغيرها، ونحن مع إعادة هذه الفكرة وليس لدينا مانع من تطبيقها.

• وهل سيفي الاقليم بالتزاماته مع الحكومة الا تحادية؟

– ان اقليم كردستان مستعد لتنفيذ جميع الالتزامات مع الحكومة الاتحادية سواء كانت حول النفط الذي يبلغ ٢٥٠ الف برميل يوميا او حتى الموارد غير النفطية في منافذ الاقليم وبجسب القوانين السارية ضمن الدستور ولكن في المقابل يجب توفير حقوق الاقليم ايضا.

• هناك حديث عن بيع الاقليم النفط لمدة ٥٠ عاماً الى تركيا، ما صحة ذلك؟

– هذا الكلام غير صحيح، فنحن لم نبع النفط لمدة ٥٠ عاما، بل عملنا ضمن اتفاق العراق الاتحادي مع تركيا بشأن نقل النفط عبر الاراضي التركية ليصل إلى السوق العالمية، وليس لبيع النفط.

منافذ حدودية

• توجه الحكومة الا تحادية اتهامات إلى حكومة الإقليم بإدخال بضائع بصورة غير قانونية عبر المنافذ المتواجدة في الإقليم، ما هو ردكم على ذلك؟

–لدينا اتفاق مع وزارة الزراعة الاتحادية بشأن السلع المسموح بتوريدها للبلاد، كما أن لدينا منذ عام ٢٠١٧ اتفاقا على الالتزام بالتعرفة الجمركية، أما ظاهرة التهريب ودخول البضائع غير القانونية، فهي ظاهرة ليست متعلقة بمنافذ الاقليم فحسب، وإنما هي ظاهرة في جميع منافذ العراق، وعلينا السعي لوضع حلول جدية للتخلص من هذه الظاهرة.

لاهور شيخ جنكي يعزي نيجيرفان بارزاني بوفاة خاله

الانصات المركزي :

وجه لاهور شيخ جنكي الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني يوم الاحد، برقية تعزية الى رئيس اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني بوفاة خاله.

وجاء في برقية التعزية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد نيجيرفان بارزاني رئيس اقليم كردستان

ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ رحيل خالكم، الشخصية المناضلة الوطنية المعروفة "سردار آغا حمه أورحمان آغا"، نشارككم الحزن ومن خلالكم نبعث بتعازينا الى جميع افراد أسرة المرحوم، سائلا المولى عز وجل ان يمد في عمركم ويسكن المرحوم فسيح جناته ويلهم الجميع الصبر والسلوان، وأن تكون هذه خاتمة الأحزان.

لاهور شيخ جنكي

الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني

رئيس (يونيتاد) يدعو للعثور على جثامين بقية الضحايا الكرد الإزيديين ومحاكمة مجرمي داعش

روداو :

أكد رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من داعش (يونيتاد)، كريم أسدخان، أهمية إخراج جثامين الضحايا الكرد الإزيديين الذين قضوا على يد مسلحي داعش، "وملاحقة المجرمين ومحاكمتهم".

وقال أسدخان في كلمة له خلال مراسم مواراة رفات العشرات من الضحايا الكرد الإزيديين في سنجار يوم السبت، بقرية كوجو في سنجار: "نحن هنا لتقديم التعازي باسم الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي". وأضاف: "حينما نرى هذه الرفات يتبين لنا ضرورة احترام جميع الأديان والأعراق والقوميات". ولفت إلى أن "قرية كوجو باتت معروفة الآن في كل العالم، وأهالي كوجو ذاع صيتهم بفضل شجاعتهم"، مبيناً أن "يونيتاد يعمل كجزء من المنظومة القضائية العالمية".

ومضى بالقول إن "إخراج رفات الضحايا كان بفضل جهود المنظمات الإنسانية العراقية ويونيتاد، ولا بد من إخراج جثامين مئات الضحايا الآخرين وإنصاف ذويهم وملاحقة من ارتكبوا هذه الجرائم ومحاكمتهم".

وفي ٩ تشرين الأول الماضي، أعلنت أربيل وبغداد التوصل لاتفاقية من أجل إعادة الاستقرار إلى سنجار وإعمارها تمهيداً لعودة النازحين، لكن تنفيذ الاتفاقية يصطدم بعدة تحديات.

وجرت السبت مراسم رسمية لمواراة جثامين ١٠٤ كرد إزيديين الثرى في قرية كوجو بقضاء سنجار، بعد يومين من إقامة مراسم تأبينية لهم في العاصمة العراقية بغداد.

وفي الأيام من ١٥ إلى ١٩ آذار ٢٠١٩، تم فتح أول مقبرة جماعية للكرد الإزيديين في قرية كوجو بالتعاون بين حكومتي العراق وإقليم كردستان وبالتنسيق مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد).

وحتى الآن تم إخراج رفات ٣٤٨ من ١٧ مقبرة جماعية من أصل ٧٣ مقبرة جماعية لضحايا داعش، حيث نقلت إلى الطب العدلي في بغداد لفحصها.

وكوجو هي إحدى قرى قضاء سنجار وتبعد ٢٣ كلم جنوب غربي المدينة، وتعرض أغلب سكانها للإبادة من قبل مسلحي داعش في ٣ آب ٢٠١٤، حيث فقد من سكان القرية لوحدها ٥٢٠ من الرجال و٥١٠ نساء.

كتلة الاتحاد الوطني تبحث مع الكاظمي الموازنة وأوضاع المناطق المستقطعة

PUKmedia :

عقدت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب برئاسة آلا طالباني اجتماعا مع رئيس مجلس الوزراء الاتحادي مصطفى الكاظمي، الأحد ٢٠٢١/٢/٧.

وقال المتحدث باسم الكتلة الدكتور بختيار شاويس في بيان انه "خلال الاجتماع، جددت كتلة الاتحاد الوطني، التأكيد على حل المشاكل العالقة بين حكومتي الاقليم وبغداد على اساس الدستور، وخصوصا مشكلة حصة اقليم كردستان من الموازنة الاتحادية ورواتب الموظفين.

واضاف: ان محوارا آخر من الاجتماع، خُصص لتسليط الضوء على مشاكل كركوك وخانقين والمناطق المستقطعة من الاقليم، وايجاد الحلول الدستورية والقانونية لتلك المشاكل. وتابع "أن نواب كتلة الاتحاد الوطني في مجلس النواب عن تلك المناطق أشاروا الى المشاكل والحلول الآنية والواقعية بشكل يتلاءم مع الوضع الحساس والخاص لتلك المناطق.

الاتحاد الوطني مع وحدة الأطراف السياسية بغرب كردستان

PUKmedia :

استقبل القيادي سالار سرحد مسؤول بورد العلاقات الكردستانية يوم الاحد، وفدا عن مجلس اللاجئين الكرد بمدينة السليمانية.

وخلال اللقاء، اكد سرحد، ان مساعدات الاتحاد الوطني الى غرب كردستان واجب وطني، مشيرا الى ان الاتحاد الوطني الكردستاني لن يبخل بمساعدة النازحين الى اقليم كردستان. واضاف: ان الرئاسة المشتركة للاتحاد الوطني الكردستاني تؤكد دائما على ضرورة توحيد الكلمة والصف للاطراف السياسية بغرب كردستان.

من جانبه اعرب هوزان عفريني رئيس المجلس، عن شكره للدعم المستمر، مشيدا بدور السيدة هيرو ابراهيم احمد في دعم ومساعدة النازحين، لافتا الى ان نجاح المؤتمر الرابع للاتحاد الوطني الكردستاني انعكس ايجابا على الاوضاع في غرب كردستان.

الكاظمي يشدد للمالية النيابية على عدم إقحام المناكفات في ملف قوت المواطن والخدمات

إعداد: الانصات المركزي :

عقد رئيس مجلس الوزراء، مصطفى الكاظمي، الأحد، اجتماعا مع أعضاء اللجنة المالية البرلمانية، جرت خلاله مناقشة الموازنة الاتحادية للعام ٢٠٢١، ومواصلة التعاون المشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بهدف الإسراع في إقرارها.

وأكد رئيس مجلس الوزراء، أن "الموازنة المالية التي أرسلت مسودتها الحكومة في وقت سابق، تهدف الى الإصلاح المالي والاقتصادي ودعم القطاعات الحيوية، التي من شأنها أن تعالج جزءا كبيرا من مشاكل الاقتصاد العراقي التي يعاني منها منذ عقود". كما أشار الى "أهمية استثمار ارتفاع أسعار النفط مؤخرا بالشكل الذي يسهم في تخفيف العبء عن المواطن في نسخة الموازنة التي ترفع للتصويت في البرلمان.

وأكد ضرورة تفعيل آليات الأتمتة والتعامل الرقمي، وأيضا تفعيل دور مجلس الخدمة الاتحادي، في مسار الإصلاح الاقتصادي".

ونبّه الكاظمي، على "ضرورة الأخذ بمبدأ العدالة في توزيع الثروة بين مناطق العراق كافة، وفق مبادئ الدستور، وعدم إقحام المناكفات السياسية في ملف قوت المواطن ومستوى الخدمات المقدمة اليه". وبيّن أن "البلد يواجه حاليا تحديات عديدة، ونعمل جاهدين في إصلاح الأوضاع الحالية، ووضع الاقتصاد العراقي على السكة الصحيحة، وهو يأتي تنفيذا للبرنامج الحكومي الذي صوّت عليه مجلس النواب وأيضا تضمنته الورقة البيضاء الحكومية".

وتم الاتفاق على تكثيف عقد الجلسات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لضمان إقرار موازنة إصلاحية تحفظ حقوق المواطن، وفي أقرب وقت، وأن يكون عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية تكامليا، وبروح الفريق الواحد، سعيا الى النهوض بالمسؤولية التأريخية، للخروج بالبلد من الأوضاع الحالية.

ويؤكد: الحكومة تتبنى ما جاء في النص الحكومي لمشروع الموازنة بشأن حصة كردستان

أكد عضو اللجنة المالية النيابية النائب شيروان ميرزا وجود انسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق بمشروع قانون الموازنة الاتحادية للعام الجاري.

وقال النائب شيروان ميرزا في تصريح خاص لصوت شعب كردستان، ان اللجنة المالية اجتمعت مع رئيس الوزراء الاتحادي مصطفى الكاظمي يوم الاحد وناقشت معه عددا من الملفات، كما جرى بحث التعديلات التي اجريت على مسودة مشروع قانون الموازنة، مبينا ان اللجنة المالية شددت على ان التعليمات الحكومية لابد ان تكون وفق توجهاتنا للموازنة ولا تتغير روح الموازنة، مؤكدا ان هناك تقارب في وجهات النظر والسلطتين التشريعية والتنفيذية منسجمتين في هذا المجال.

وبخصوص اقليم كردستان وحصته في الموازنة اوضح النائب شيروان ميرزا ان رأي الكاظمي كان ايجابيا جدا، واكد أن الحكومة تتبنى ما جاء في النص الحكومي لمشروع الموازنة لان هناك اتفاقا بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، واكد اكثر من مرة خلال الاجتماع على ذلك وعلى الاتفاق مع حكومة الاقليم لهذه السنة كبداية لحل المشكلات العالقة بين الجانبين.

وأوضح النائب شيروان ميرزا ان الكتل الكردستانية متمسكة بالنص الحكومي لمشروع قانون الموازنة وتدافع عنه، لكن الكتل النيابية التي تمثل المكون الشيعي متحفظة عليه ونحن ننتظرهم لتقديم نص نكون متفقين عليه لابداء الآراء والملاحظات تجاهه، مشيرا الى ان هذه الكتل لم تقدم مقترحات ولم تقدم لحد الآن نصا واضحا لتعديل المادة الخاصة باقليم كردستان.

من جهته قال عضو اللجنة المالية النيابية جمال كوجر لكردستان ٢٤، إن الكاظمي ثمّن جهود اللجنة المالية وعملها الدؤوب، لكنه شدد على إبقاء حصة إقليم كردستان كما نصت عليها المسودة التي أرسلتها الحكومة إلى البرلمان، وعدم إجراء أي تعديلات عليها.

وأضاف كوجر أن الكاظمي أكد مراراً خلال الاجتماع، على ضرورة عدم جعل الموظفين ومن يتقاضون الرواتب في إقليم كردستان "ضحايا" للمناكفات السياسية، مبيناً أن الأحزاب الشيعية أصبحت "مرنة" مع قرب التوصل إلى اتفاق بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية.

المالية النيابية تسلم الحكومة النسخة المعدلة

وذكر مصدر نيابي لـ(الفرات نيوز) أبرز ما تضمنه الاجتماع وقالت اللجنة أنها أعادت كتابة ستراتيجية الموازنة وفق رؤية اقتصادية شاملة بعد ما جاءت من الحكومة برؤية مالية فقط". وبين ان "اللجنة سلمت نسخة من التعديلات التي أجرتها على الموازنة للحكومة، وضغط النفقات وتعظيم الايرادات كان بشكل علمي مدروس وجاء بعد لقاء اغلب وزراء الحكومة وعقد اكثر من ٣٠٢ استضافة لمختلف مؤسسات الدولة".

ولفت المصدر الى "دعم القطاع الخاص واتخاذ خطوات جريئة لمعالجته ودعم المصارف الصناعية والزراعية والعقارية لتحقيق تنمية شاملة في هذه القطاعات، وتبادل وجهات النظر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للخروج برؤية موحدة بما يصب في المصلحة العامة". وتابع ان "اللجنة قالت انها ستشرف بشكل مباشر على تنفيذ الموازنة لضمان تطبيق رؤيتها، والتفكير خارج الصندوق وبإبعاد اقتصادية فنية لتحويل الوزارات من مستهلكة تثقل كاهل الخزينة العامة إلى منتجة".

بغداد وأربيل تبحثان خيارين لحسم حصة إقليم كردستان من الموازنة وسط تفاؤل نسبي

تبحث الحكومة الاتحادية مع وفد اقليم كردستان خيارين لحسم حصة الإقليم من موازنة ٢٠٢١، وسط تفاؤل نسبي بالتساهل مع ملف تسليم كامل نفط الاقليم الى بغداد.

الخيارُ الأولُ هو نَقلُ وبيعُ نفط إقليم كردستان تحت إشراف وزارة النفط العراقية.

والخيارُ الثاني هو أن تتسلمَ الحكومةُ العراقية النفطَ في ميناء جيهان وتعطي إقليم كردستان حصتَه منه، الذي أظهرتْ متابعاتُ اللجنةِ المالية أنها ليست سوى ٢٥٠ ألف برميل، لكن لم يتمَّ بعدُ حسمُ الكميةِ التي يتمُّ تسليمُها رسمياً.

وقال عضو اللجنة المالية بمجلس النواب العراقي صادق مدلول عن كتلة دولة القانون، في تصريح لشبكة روداو الاعلامية، ان الرأي الاول، هو ان تقوم وزارة النفط الاتحادية بأعمال المصافي والابار، وتكون تحت اشرافها وتوزع الحصة مركزيا، اما الرأي الاخر، تسلم الايرادات النفطية من الاقليم الى الحكومة بمكان اخر الى سومو، من الشركات المنتجة بكميات لم تحدد الان".

وتشير الاحصائيات الأوليةَ، إلى ان إقليمَ كردستان سيسلم إلى بغدادَ خمسةَ تريليونات دينار ليحصل في المقابل على نحو ١٣ ترليونِ دينار، إنْ تم إقرارُ خيارِ تسليمِ النفط في ميناء جيهان ووافقت أربيلُ وبغدادُ على ذلك.

رئيسة كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني بمجلس النواب العراقي آلا طالباني، افادت لرواو بأنها "لا تعتقد أن الأمور بلغت طريقاً مسدوداً، ومازالت تعتقد أن اتفاقاً سيحصل".

طالباني أوضحت "صحيح أن هناك مداً وجزراً في المطالب وهناك تشديد إضافي في فقرة تسليم النفط حصل مؤخراً، لكن بإمكاني القول أنه فيما يخص مسألةَ تسليمَ كاملِ الملفِ النفطي كان هناك اليوم تساهل، وانصب الحديث عن تسليم النفط وليس الملف، لأن تسليمَ الملف النفطي غيرُ دستوري ومخالفٌ لعدد من مواد الدستور ومخالفٌ لقانون الإدارة المالية".

وعَلِمَت رواو أنّ هناك إجماعاً في الرأي بين الكرد والسنة بعدمِ التصويتِ لصالحِ قانون الموازنة بدون تثبيت حقوقهم فيه، بل أنّهم لوّحوا بالمقاطعة، وقالوا إن استمرَّ التعاملُ معهم بهذه الصورةِ فإنّ قانونَ الموازنة سيكونُ للشيعةِ وَحدِهم وسيكونون منها براء.

الأسبوعُ الحاسمُ لأربيل وبغداد يبدأ من الأحد، فرغم الخلافاتِ وعدم خروجِ المحادثات السابقةِ بنتيجة، فإن المؤشرات ولاقتراب موعدِ التصويت على مشروع قانون الموازنة تَمضي نحو التوصل إلى اتفاق، لأنه لم يبقَ أمامهم طريقٌ آخر. لكن رغم ذلك لم تعُد الثقةُ بينهم بخصوص تنفيذِ القانون.

زيباري: لا صلاحية دستورية للبرلمان التلاعب بالموازنة..

"تغول البرلمان على السلطات التنفيذية والقضائية أمر مشين وفي أكثر البلدان أمر غير دستوري وغير ديمقراطي"

Kurdistan24:

قال وزير المالية العراقي الأسبق هوشيار زيباري، إن البرلمان الاتحادي لا يملك أي صلاحية دستورية للتلاعب بالموازنة الاتحادية.

وكتب زيباري على صفحته الرسمية في فيسبوك، أن المادة ٦٢ الدستورية حسمت صلاحية البرلمان بشأن الموازنة المالية في فقرتين نصت في أولهما على أن "يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره".

ونصت الفقرة الثانية على أن "لمجلس النواب إجراء المناقلة بين أبواب الصرف وفصول الموازنة العامة ومجمل مبالغها، وله عند الضرورة أن يقترح على مجلس الوزارة زيادة إجمالي مبالغ النفقات"، وأشار زيباري إلى أن هذه المادة حددت صلاحيات البرلمان واللجنة المالية.

وقال زيباري إنه لا يحق للبرلمان واللجنة المالية "التلاعب وتغيير الموازنة حسب الدستور"، مبيناً أن "ما يجري الآن هو القفز على مبدأ فصل السلطات والذي هو أُس النظام الديمقراطي".

واعتبر الوزير الأسبق أن "تغول البرلمان على السلطات التنفيذية والقضائية أمر مشين، وفي أكثر البلدان أمر غير دستوري وديمقراطي". وتابع "يجب أن يوضع حد له لأن نظامنا دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق، مستشهداً بالديباجية الدستورية.

وبيّن زيباري أنه "لا يمكن للسادة النواب التلاعب بالموازنة على هواهم من خلال انتماءاتهم السياسية والطائفية، ولا بد من العدالة وإحقاق حقوق كافة المكونات بدون سياسات إقصائية وعنصرية".

واختتم بالقول "إذا أردنا أن نبني دولة مدنية وعادلة وأساسها المواطنة والمشاركة، فكفاكم لعباً على أوتار الطائفية والعنصرية البغيضة والإقصاء".

الموازنة شبه كاملة وتحديد موعد إقرارها متوقف على المفاوضات بين بغداد وأربيل

القوى الكردية: ملف الموازنة أصبح سياسياً وورقة انتخابية لدى الكتل الشيعية

صحيفة (المدى):

بغداد/ محمد صباح: أقل من ٢٤ ساعة وسيكون مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢١ جاهزا للتصويت، بحسب أعضاء في اللجنة المالية النيابية. وشدد الأعضاء ذاتهم على أن الاجتماعات الحالية تركز على الصياغة النهائية لمسودة المشروع قبل إرسالها إلى هيئة رئاسة مجلس النواب التي تحدد جلسة التصويت.

ومن بين أهم تعديلات اللجنة المالية النيابية هي إلغاء نظام استقطاع الرواتب، واعتماد ضريبة الدخل التي ستكون أضرارها أقل على رواتب الموظفين والمتقاعدين، بحسب النواب.

وصوتت اللجنة النيابية أيضا على إلغاء الفقرات التي تبيح بيع عقارات وأصول الدولة خشية من تعرض هذا الملف للفساد. ورغم ذلك، ما زالت الخلافات قائمة بين القوى الكردستانية والقوى الشيعية على الكثير من مواد قانون الموازنة. وهددت القوى الشيعية بتمرير المشروع بالاغلبية وليس بالتوافق السياسي ردا على الموقف الكردي.

تعديلات في قانون الموازنة

ويقول هيثم الجبوري، رئيس اللجنة المالية النيابية، في بيان، ان لجنته "صوتت على إلغاء فقرة استقطاع رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين، وتخفيض موازنة الرئاسات الثلاث ٢٠ ٪، وكذلك على خفض إجمالي العجز من ٤٧ ٪ الى ١٩ ٪، اي من ٧٦ تريليون دينار الى ٢٥ تريليون دينار".

وأضاف الجبوري أنه "من الأمور التي حسمت بالتصويت ايضا هي تخفيض الاقتراض ٥١ تريليون دينار، وتضمين مستحقات المحاضرين، والعقود والإجراء، وتفعيل مبدأ الجباية بشكل علمي ومدروس، وزيادة مبالغ تنمية المحافظات من ٢ تريليون إلى ٤ تريليون دينار، ومبالغ البترودولار للمحافظات المنتجة للنفط من ٥٠٠ مليار إلى تريليون دينار". وتابع: "صوتنا داخل المالية النيابية على تخصيص جميع المبالغ المخصصة للمحافظات المنتجة للنفط والغاز، واعتبارها سقفا ماليا مضمونا لإحالة المشاريع الخدمية في المحافظات، وكذلك زيادة موازنة التسليح للجيش العراقي والأجهزة الاستخباراتية لتطوير مهاراتها القتالية والمعلوماتية لمجابهة تهديد الإرهاب".

ويلفت رئيس اللجنة المالية إلى أن "من القضايا التي صوتت عليها اللجنة هي زيادة المبالغ المخصصة لشبكة الحماية الاجتماعية عن ما مخصص لها في ٢٠٢٠ بمقدار تريليون ونصف تريليون دينار لزيادة عدد العوائل المشمولة بالمنحة مع زيادة قيمة المنحة نفسها، وكذلك زيادة تخصيصات وزارة التربية لتمكينها من طباعة الكتب وتوفير القرطاسية للطلبة". ويشير النائب عن محافظة بابل إلى أن "اللجنة المالية صوتت على تخصيص مبالغ لإكمال الخطوط الإنتاجية للمصانع الكبيرة في وزارة الصناعة، وتخصيص مبلغ لتعويض المتضررين من تغيير سعر الصرف من القطاع الخاص لضمان استمرار المشاريع بطلب من وزارة التخطيط وديوان الرقابة المالية الاتحادي".

ويشير الى ان لجنته صوتت على "تخصيص مبالغ لدفع مستحقات الفلاحين والمزارعين بالكامل والسماح لهم بإدخال المواد المستوردة المستعملة مباشرة ومنع السلع الزراعية التي تنتج في العراق من الدخول عبر المنافذ لتطوير الجانب الزراعي ودعم المزارعين مع تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليار لتجهيزهم بالمبيدات الزراعية والاسمدة والبذور ودعم نظام اللامركزية في المحافظات وإعطاء صلاحيات للمحافظين لاتخاذ قرارات دون روتين او تعقيد الوزارات ودعم وإشراك القطاع الخاص العراقي الذي يعمل فيه اكثر من ٥ ملايين مواطن ببناء المشاريع الاستثمارية وتنشيط السوق المحلية".

إيقاف بيع عقارات الدولة

ويلفت الجبوري إلى ان "من بين الفقرات التي حسمت ايضا هي إلزام الوزارات بشراء المنتج المحلي وعدم السماح بإدخال البضائع المماثلة للمنتج المحلي في حالة حدوث الاكتفاء الذاتي ودعم هيئة الحشد الشعبي بالعدة اللازمة لتأدية واجباتهم وحماية أفرادهم في قتال داعش"، مضيفا ان "اللجنة المالية صوتت كذلك على إلغاء قرار مجلس الوزراء المتعلق بمنع إدخال السيارات ذات الضرر البسيط لتشغيل الاحياء الصناعية في العراق (أعمال السمكرة والصبغ وغيرها) والتي ستوفر الآلاف من فرص العمل".

ويؤكد رئيس اللجنة المالية أن "من القضايا التي حسمت بالتصويت (داخل اللجنة) هي إلغاء الفقرات التي تبيح بيع عقارات وأصول الدولة خشية من تعرض هذا الملف للفساد وتخصيص مبالغ لإنشاء مطاري نينوى وذي قار وميناء الفاو الكبير ومشروع البدعة لإيصال الماء الصالح للشرب للبصرة وتخصيص مبالغ لتطوير وإكمال مصافي الشعيبة والناصرية وكربلاء وبيجي لايقاف استيراد المشتقات النفطية الذي يكلفنا تريليونات الدنانير".

كما صوتت المالية النيابية على إعطاء صلاحية لوزارة الصحة باستقدام شركات كبيرة متخصصة بإدارة المستشفيات وتقديم الخدمة الصحية والطبية مجانا وإضافة مبلغ ٣٣٩ مليار دينار على مبالغ شراء الأدوية لزيادة القدرة الشرائية لشراء الأدوية وتوفيرها للمواطنين، وفقا لبيان الجبوري.

ويكمل الجبوري حديثه قائلا إن "اللجنة المالية النيابية صوتت على ضمان تسليم النفط الخام المنتج في حقول اقليم كردستان الى الحكومة الاتحادية وزيادة مبالغ التعويضات للمتضررين من الإرهاب والمشمولين بقرارات مؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسيين، فضلا عن تخصيص مبلغ ١٩٩ مليون دولار لهذه السنة لبناء ١٠٠٠ مدرسة جديدة في جميع المحافظات وتخصيص مبالغ لبناء مستشفيات ١٠٠ سرير في كل محافظة مع إعادة وتأهيل مستشفيات الجمهوري وابن سينا في نينوى وبناء مستشفى في قضاء الرميثة بمحافظة المثنى ومستشفى الصقلاوية وبلد".

وصوتت المالية النيابية على إلغاء الإجازات والتراخيص لشركات الهاتف النقال في حالة عدم دفع الديون المترتبة عليهم للخزينة العامة، بحسب الجبوري الذي أكد ان لجنته "صوتت على ايقاف صرف المبالغ المخصصة للمؤتمرات والنثرية والضيافة في جميع الوزرات والزام مجلس الوزراء باتمتة اجراءات الضريبة والكمارك واجازات الاستيراد في المنافذ الحدودية وربطها بنافذة بيع العملة في البنك المركزي".

ويوضح رئيس اللجنة المالية النيابية ان "من الفقرات التي صوتنا عليها هي الزام الشركات المستوردة بالتأمين في الشركات العراقية حصرا لزيادة ايرادات الدولة وشمول المناطق خارج التصميم الاساس لمحافظة بغداد بالخدمة البلدية وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك، وايضا الزام مجلس الوزراء بالعمل بالنظام البايومتري للموظفين لكشف الفضائيين في جميع الوزارات والموسسات".

ويشير الجبوري إلى ان "اللجنة المالية النيابية صوتت أيضا على الزام مجلس الوزراء باعادة التقييم والتفاوض مع شركات جولات التراخيص النفطية وعقود وزارة الكهرباء والغاء جميع الإعفاءات الكمركية الممنوحة للدول وتخصيص مبالغ لتنفيذ مشروع مجاري بابل ومشروع تحلية المياه لمحافظة البصرة ومشروع ماء السماوة الكبير ومشروع مجاري النهروان والوحدة وأبي غريب وسبع البور في بغداد".

ويضيف ان "من المواد التي حسمت ايضا تخصيص مبالغ لإنشاء محطات كهرباء ذات الدورة المركبة في واسط والسماوة والانبار والناصرية وتعيين الكوادر الطبية والصحية وتخصيص٣٠٠ مليار دينار مبلغ اضافي غير المخصص أصلا لمحافظة ذي قار".

الموازنة باتت جاهزة للتصويت

من جهته، يؤكد فيصل العيساوي، عضو اللجنة المالية النيابية في تصريح لـ(المدى)، ان "كل هذه المقترحات وضعت في مسودة قانون الموازنة الاتحادية وستحسم بالتصويت عليها داخل مجلس النواب"، مؤكدا "اضافة الكثير من التعديلات والمقترحات على مسودة المشروع". ويضيف العيساوي أن "اجتماعات اللجنة المالية تهدف إلى إكمال صياغة قانون الموازنة الاتحادية من خلال توحيد هذه المقترحات والتعديلات قبل رفع القانون إلى رئاسة مجلس النواب"، متوقعا ان تكون الموازنة جاهزة للتصويت "خلال ٤٨ ساعة". ويضيف عضو اللجنة المالية النيابية أن "حجم الموازنة العامة أصبح وبشكل تقريبي يتراوح بين ١٢٦ إلى اقل من ١٣٠ تريليون دينار"، مشيرا إلى أن "المالية قررت إلغاء نظام استقطاع الرواتب وهي بصدد إيجاد صيغة لتوفير الأموال البديلة عن هذه الاستقطاعات التي وضعتها الحكومة".

ويوضح العيساوي أن "الحكومة كانت متوقعة حصولها على إيرادات تصل إلى ثلاثة تريليونات وسبعمائة مليار دينار، وبالتالي يتطلب من المالية النيابية توفير هذه المبالغ قبل اتخاذ أي قرار".

الى ذلك، قال رئيس كتلة النهج الوطني عمار طعمة، إن هناك مخاطر جمة جراء بعض فقرات مشروع قانون الموازنة.

وذكر طعمة في بيان، اننا نحذر من مخاطر شديدة وعواقب اجتماعية وفقدان اصول زراعية مهمة تنتج من تطبيق المادتين (٤١، ٤٢) من قانون الموازنة التي تجيز بيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة ونوضح بعض هذه المخاطر :

١. تؤدي لخسارة الدولة العراقية لاراضي زراعية واسعة كانت تمتلكها ومنحت حقوق انتفاع المتصرفين فيها، ولا يوجد ضمان باستمرار استغلالها لاغراض الانتاج النباتي والحيواني.

٢. تتضاعف قيمة تلك الاراضي المراد تصحيح صنفها وهو ما سيخلق نزاعات اجتماعية واسعة بين من يملك حق التصرف والافراد الذين اشتروا منه جزءا من الارض وشيدوا فيها مساكن، اذ ان صاحب حق التصرف قد باعها لهم سابقًا بقيمة كونها حقوق مثقلة بحق التصرف وبعد تحول صنفها الى ملك صرف له سيطالب الساكنين فيها بفرق الزيادة الحاصلة في قيمتها وهو فرق كبير، فهل العراقيون بحاجة لمادة تنازع وصراع جديدة اكثر مما حلّ بهم!؟.

٣. ستقود لبروز اقطاعيات جديدة تمتلك مساحات شاسعة جدا من الاراضي لان المادة الغت العمل بالقوانين التي كانت تقيد وتحدد المساحة المسموح ببيعها وتحويلها الى ملك صرف، بل قد لا يتمكن المنتفع بحق التصرف الفعلي من شرائها فيشتريها بواسطته من لا يعمل في انشطة الانتاج النباتي والحيواني لكونه يمتلك قيمة شرائها وعندئذ تُحتكر ملكية آلاف الدوانم بمتنفذين لن يسهموا في تنمية القطاع الزراعي بقدر اهتمامهم ببيعها بعد تصاعد قيمتها من جراء تصحيح صنفها.

٤. توجد مساحات واسعة من هذه الاراضي المراد تحويل صنفها في مناطق اختلاط لمكونات عراقية متعددة، وهو ما سيثير مخاوف بعضها من الآخر ان تقود لتغييرات ديموغرافية مقصودة لحسابات سياسية تهدد نسيج المجتمع ووحدته.

٥. توجد مساحات واسعة من هذا الصنف المراد تصحيحه يقع في مسارات او محرمات الثروة النفطية والبنى التحتية الخدمية، وتغيير صنفها واخراجها من ملكية الدولة للأفراد وتصاعد قيمتها سيجعل الدولة تدفع أموالًا طائلة للانتفاع من تلك الأراضي في مشاريعها النفطية والخدمية، وهي خسارة غير مبررة.

٦. مع استشراء الفساد المالي والإداري فان تقييم هذه الاراضي سيكون خلاف واقعية اثمانها وقد تخفض قيمتها التقديرية الى نسب ضئيلة جدا وتكون خسارة الدولة مركبة من ضياع هذه الاصول من جهة ومن بيعها باقل من اثمانها الحقيقية المتناسبة مع مساحتها ومواقعها.

تحذير من الخصخصة

بدوره، رفض رئيس لجنة مراقبة البرنامج الحكومي النيابية حازم الخالدي "خصخصة القطاع العام ضمن فقرات الموازنة كونه مخطط مدروس تتبعه الحكومات المتعاقبة".

واضاف في مؤتمر صحفي، ان "المادة (٣٨) من الموازنة تضمنت مبدأ خطيرا يفتح الابواب على الخصخصة الشاملة لجميع مفاصل ومؤسسات الدولة الخدمية ويمنح مجلس الوزراء صلاحيات تعطيل احكام القوانين النافذة لتوسيع المشاركة مع القطاع الخاص (الخصخصة) وعلى غرار تجربة خصخصة جباية الكهرباء المؤسفة". وبين ان "الخطورة تزداد بفتح الباب لخصخصة شركات التوزيع والانتاج وتقديم البنى التحتية للوزارات الخدمية التي انفقت الدولة عليها عشرات المليارات من الدولارات طيلة سنوات عديدة وتقدمها بابخس الاثمان للمستثمرين ورواد الخصخصة".

ورأى عضو اللجنة المالية النيابية ان "الخطر الاكبر فيها هو التفريط بالكوادر والمهندسين والفنيين لصالح خدمات مشاريع التجار ورواد الخصخصة النافذين"، متسائلا "هل هناك نية لتقسيم موارد البلاد وبناها التحتية وبيعها للتجار الشركاء للساسة المتنفذين وتحميل الشعب مزيدا من العناء والحرمان والتضييق والمعاناة المستمرة حتى يبقى تحت سطوة وهيمنة المتنفذين". ويبين أن "خصخصة القطاع العام وخصوصاً قطاع الكهرباء والطاقة بشكل عام والذي سيتسبب بتسريح عاملين وازدياد نقمة الشعب، كما سيؤدي ذلك الى رفع سعر التعرفة اضعافاً مضاعفة، وان هذا التوجه الخطير لا يمكن ان نأخذه بحسن النوايا، بل هو مخطط مدروس تتبعه الحكومات المتعاقبة لتدمير القطاع العام لصالح شراهتهم وتعظيم ملكياتهم تحت عنوان تطوير القطاع الخاص".

الخلافات مازالت قائمة

بدوره، يؤكد طارق جوهر، المستشار الاعلامي لبرلمان إقليم كردستان في تصريح لـ(المدى)، أن "المفاوضات الجارية في بغداد بين الوفد الكردستاني والكتل الشيعية لم تحرز أي تقدم بشأن النقاط الخلافية بشأن قانون الموازنة الاتحادية"، منوها الى انه "من المفروض ان تكون المفاوضات مركزة بين وفد الاقليم والحكومة الاتحادية، لا ان تدخل السلطة التشريعية في عمل السلطة التنفيذية".

ويعتقد جوهر أن "هناك تجاوزا على صلاحيات السلطة التنفيذية، وان صلاحيات البرلمان في إجراء تعديلات على قانون الموازنة معروفة ومحددة بشأن التنقلات، وبالتالي لا يحق للسلطة التشريعية إجراء مفاوضات لتحديد حصة الإقليم وغيرها من المحافظات العراقية"، معتبرا أن "ملف الموازنة أصبح سياسيا وورقة انتخابية لدى الكتل الشيعية".

ويتوقع المستشار الإعلامي "وجود تدخلات خارجية تفرض إرادتها على الكتل الشيعية من اجل ممارسة الضغط على إقليم كردستان لتقديم التنازلات عن الكثير من الاستحقاقات الدستورية"، منوها إلى ان "القوى الشيعية تطلب من الإقليم التنازل عن مستحقاته الدستورية خاصة الملف النفطي".

ويتابع المستشار أن "عقلية بغداد مازالت مركزية بعيدة عن مبدأ الفيدرالية، ويجب أن يكون العراق دولة فيدرالية وليس مركزية"، مشددا على ان "بغداد تحاول أن تفرض هيمنتها على الإقليم في قضية الملف النفطي وتصديره".

ووصل وفد كردي برئاسة قوباد طالباني إلى بغداد من اجل حل المشاكل والخلافات والاعتراضات التي أبدتها قوى سياسية متعددة على حصة إقليم كردستان في الموازنة الاتحادية. ويحاول الوفد التواصل مع هذه الأطراف لإقناعها بعدم تغيير الاتفاق النفطي الذي وُقع مع الحكومة الاتحادية الشهر الماضي.

ويبين المستشار أن "الإقليم لا يمانع بالالتزام بالاستحقاقات الدستورية وواجباته ولكن في ذات الوقت يجب ان يحصل على استحقاقاته الدستورية، وبالتالي لا يمكن لنا التنازل عن تلك الحقوق"، معتبرا ان "هذا النهج الذي تتبعه القوى الشيعية لا يخدم العلاقات التاريخية ولا الاستقرار السياسي والاقتصادي ولا حتى الاجتماعي".

ويؤكد أن "هناك الكثير من الملفات لم نصل إلى اتفاق بخصوصها، منها الارض والجغرافية والموازنة والبيشمركة والنفط والغاز كل هذه الملفات لم تحل حتى هذه اللحظة، إضافة إلى تأسيس المجلس الاتحادي، والمادة ١٤٠ وتغيير النشيد الوطني".

ويشدد على أنه "من الضروري تشكيل بعض الهيئات وبمشاركة كل مكونات الشعب العراقي فيها من اجل أن تكون هناك شفافية في جمع الإيرادات وتوزيعها بشكل عادل"، متوقعا ان "القوى الشيعية تحاول تمرير الكثير من القوانين بالاغلبية السياسية".

الكاظمي يوجّه بعدة إجراءات للحفاظ على المنتج المحلي ومنع التهريب

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء :

إلتقى رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، الأحد، رئيس الاتحاد العام للجمعيّات الفلاحية ومجموعة من ممثلي الفلاحين والمزارعين من محافظة البصرة.

واستمع رئيس الوزراء الى عرض شامل للمشاكل والمعوّقات التي تواجه تسويق المحاصيل الزراعية المحلّية وإنتاجها، خلال اللقاء الذي حضره وزير الزراعة ووزير والنفط.

ووجّه رئيس مجلس الوزراء الجّهات المختصّة وبشكل عاجل، بتشكيل فريق برئاسة جهاز الأمن الوطني ومديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية وممثلين عن مديريات الزراعة واتحاد الجمعيات الفلاحية لمتابعة المحاصيل الزراعية المهرّبة وضبطها.

ويكلّف الفريق بمهمة تفتيش المراكز التسويقية لضبط البضائع المهرّبة، فضلا عن إحالة المُهرّبين والمتورّطين الى القضاء وإتلاف الكمّيات المهرّبة التي يجري ضبطها.

وبيّن الكاظمي أن هذه الإجراءات هدفها الحفاظ على المنتج المحلّي ودعمه، مؤكدا أن قرارات بهذا الشأن ستصدر قريبا جدا عن مجلس الوزراء لأجل دعم الفلاحين وإنتاجهم، ولأجل الإعتماد على التقويم الزراعي في تحديد الاحتياج من المُنتجات الزراعية المسموح باستيرادها بما لا يلحق الضرر بالإنتاج المحلي.

← رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

قاسم حسين صالح:

تقويم أداء مصطفى الكاظمي بعد سبعة أشهر

صحيفة (المثقف):

تولى السيد مصطفى الكاظمي (٥٤ سنة) رئاسة مجلس الوزراء في (٧/٥/٢٠٢٠) وكان للعراقيين موقفان:الأول يرى انه لا يختلف عن سابقيه وانه جاء بموافقة احزاب السلطة المتهمة بالفساد،والثاني يرى ان الرجل مستقل وينبغي ان نعطيه فرصة.وكنا دعونا حينها الى منحه مئة يوما لنحكم بعدها له او عليه.

وبدءا، ينبغي ان نشير الى أن الكاظمي واجه في بداية تكليفه وضعا معقّدا..فهو استلم خزينة خاوية من سلفه عادل عبد المهدي،والعراق مدين للبنك الدولي،وتصاعد الأصابات والوفيات في الموجة الثانية لفايروس كورونا وتهديد النظام الصحي،وتضاعف نسب البطالة والفقر، وتهديد امني يطال المنطقة الخضراء،وتعدد المليشيات وعدم قدرة الدولة بالسيطرة على السلاح، وعودة متظاهري انتفاضة تشرين، و(دكات!)عشائرية في البصرة وميسان وبغداد..وخطر يتهدد حياته من القوى الشيعية السبعة التي رشحته!. وكنا استطلعنا آراء العراقيين مرتين في أول شهرين من حكم الكاظمي انقسم فيها العراقيون بين من عقد الأمل عليه في الأصلاح،وبين من فقد الثقة به،وبين المتردد الذي ينتظر ما سيحدث في قابل الأيام.وبانتهاء المئة يوما،اجرينا الاستطلاع الثالث في (٥-٦/٩/٢٠٢٠) لتقويم اداء الكاظمي شارك فيه٣٨٤٣ بينهم اكاديميون ومثقفون واعلاميون..توزعت اجاباتهم على اربعة مواقف:

الأول، يثمن اداء الكاظمي،بوصفه افضل رئيس وزراء حكم العراق،ولديه نية حسنة ببناء دولة من الصفر،لكن اعداءه أقوياء ويمتلكون دعما خارجيا،ويعرف ان ادواته للتغيير الثوري ضعيفة،او تؤدي لفوضى.

والثاني،يرى فيه شخصية استعراضية،مستشهدا بأن حكومته فيسبوكيه بدون تخطيط ،يعتمد على الاعلام الالكتروني..ولم يمسك احدا من رموز الفساد الكبيره،وانه يتخذ قرارات ويتراجع عنها.

والثالث، يقف منه موقف الشك المريب بقولهم:لقد ابتلعنا الطعم الذي ألقته الأحزاب الفاسدة ليسوقوه للشارع المنتفض فظن الناس أنه ضدهم فتقبلته الأكثرية،وبعد ثلاثة أشهر لم يقدم شيئا حقيقيا في مشروع بناء دولة المؤسسات،او محاربة الفاسدين.

والرابع، يأخذ دور الناقد المتعاطف بأن لديه المنهج،لكنه متردد او بطيء في السير بمنهجه بهمّة وجرأة.

وخرجنا بثلاثة استنتاجات في حينها بأنه: افضل رئيس وزراء مقارنة بالذين سبقوه بعد التغيير،وان نسبة غير الراضين عن عملية اختياره رئيسا للوزراء وغير الراضين عن ادائه في الشهر الأول لتوليه الحكم انخفضت في الشهر الثالث لصالحه،لكنه ما يزال لا يحظى بمقبولية عالية بين العراقيين.وحددنا في حينه أهم أربع قضايا في الحكم على اداء الكاظمي تتلخص:باستعادة هيبة الدولة بفرض سلطة القانون، محاسبة قتلة المتاظاهرين واطلاق سراح المخطوفين،اتخاذ اجراءات حاسمة بحق الفاسدين واستعادة المليارات المنهوبة،وتأمين اجراء انتخابات مبكرة نزيهة.

نتائج استطلاع بعد ٧ اشهر

النتيجة الرئيسة التي خرج بها (استطلاع ٢٨-٢٩/كانون ثاني/٢٠٢١) أن شعبية السيد الكاظمي ومستوى الثقة به قد انخفضتا كثيرا. فقد وصفه اكاديميون وأعلاميون بأنه اظهر في بدايته حماسته وقوته وشجاعته..واستبشرنا خيرا، لكن كثرة التحديات وحجم الفساد جعله يستسلم، ولم يحقق مطالب العراقيين باظهار قتلة المتظاهرين ومحاكمة الفاسدين والتخلص من الميليشيات الخارجة على القانون.فيما وصفه آخرون بأن فهمه قاصر لاوضاع البلد لضعف امكاناته القيادية فيما العراقيون يريدون حاكما قويا،وأنه يعمل بمبدا سياسة الوعود الكاذبة التي سئمها الشعب العراقي.. وصارت مهمته زيارة فواتح الضحايا الذين يعرف من قتلهم،ولا يستطيع الكشف عنهم.

وجوابا على استطلاعنا،يتساءل الأكاديمي الدكتور هاني الحدثي:هل توقف الفساد في العراق او حتى ضعف؟.وهل تم اضعاف المليشيات لصالح سلطة الدولة؟.

ويجيب بأن المتابعة الدقيقة تشير الى ان الفساد تعاظم،حتى ان البرلمان فشل في تحقيق النصاب لاستجواب محافظ البنك المركزي المتهم باهدار اموال الدولة،وان الميليشيات تعاظم دورها،ولم ينجح في ايقاف تهديداتها له شخصيا عدا عن توسع نفوذها، ما يعني ان الكاظمي لم يختلف منهجا عما سبقوه انما اختلف في طبيعة الاعلان.

محنة الكاظمي.

تتحدد محنة السيد الكاظمي بأنه لم يستطع تحقيق أهم ثلاثة مطالب:محاكمة الفاسدين،كشف قتلة المتظاهرين، وحصر السلاح بيد الدولة.

ففيما يخص حيتان الفساد،فان الفساد بدأ في الولاية الأولى لحكم المالكي (٢٠٠٦) واستفحل في ولايته الثانية ليحتل العراق المرتبة الثالثة في قائمة الدول الاكثر فسادا في العالم بحسب منظمة الشفافية العالمية.وان المالكي اعترف علنا بان لديه ملفات للفساد لو كشفها لانقلب عاليها سافلها وسكت عنها مع انها تعدّ في الشرع الأسلامي (خيانة ذمّة)،وكانت حكومته في ولايته الثانية أفسد حكومة في تاريخ العراق،نجم عنها أن شيوع الفساد لم يسقط فقط هيبة الدولة بل اسقط قيما اخلاقية ودينية اوجزها المتظاهرون بأهزوجتهم(باسم الدين باكونه الحراميه، نواب الشعب كلهم حرامية)، وتحول الفساد في زمنه من فعل كان يعدّ خزيا الى شطارة،وبح صوت المرجعية من مطالبتها بماحكمة حيتان الفساد،وتراجع حيدر العبادي الذي تعهد بمحاكمة الفاسدين مبررا ذلك بأن الفساد صار مافيا تشكل خطرا على من يستدهدف حيتانه.

ومع ذلك فان الكاظمي بدأ في (١٠ ايلول ٢٠٢٠) باصدار قائمة باسماء ستة وزراء سابقين،ومدراء عامين،ورئيس هيئة التقاعد العامة السابق،ورئيس هيئة دينية،وآخرين،تسارعت بعد خمسة أيام لتشمل اكثر من خمسين مسؤولا كبيرا ومصرفيين ورجال اعمال..قام جهازمكافحة الارهاب بتنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة التي شكلها لمكافحة الفساد،ليشرع بتنفيذ ستراتيجته في البدء بمحاسبة الخط الثاني من الفاسدين وما دونهم بما يمهد سياسيا واجتماعيا وسيكولوجيا الوصول الى (الحيتان).ومع ان الشارع العراقي بارك هذه الخطوة الشجاعة، لكن الكاظمي راجع نفسه والتقط العبرة ممن سبقوه..فتوقف.

وفيما يخص الكشف عن قتلة المتظاهرين،فبحكم معرفتي به ايام كان رئيس جهاز المخابرات،فانه استطاع أن يكشف عددا منها وحرر مختطفين،وانه متعاطف مع عوائل المخطوفين،بدليل اننا حين قدمنا مذكرة تطالب باطلاق سراح توفيق التميمي ومازن لطيف، التقى عائلة التميمي ووعدها بالعثور عليه واطلاق سراحه..ولم يستطع.

وفيما يخص محاسبة قتلة المتظاهرين،فأن منهج الكاظمي هو ان يكون القرار الفصل فيها للقضاء. غير ان الشارع العراقي يرى ان الكاظمي يخشى الكشف عن القتلة لتورط قيادات احزاب السلطة وفصائل مسلحة لها نفوذ سياسي وعسكري متهمة بقتل اكثر من ٥٧٤ شهيدا.

رهان الكاظمي

تمتاز شخصية الكاظمي بثلاث صفات: ليس عدوانيا، يعتمد على القضاء في حسم القضايا الجرمية، وأنه يميل الى ان يكون التغيير سلميا..فضلا عن نشاطه وتواضعه.ولهذه الأسباب فانه وضع رهانه على انتخابات ٢١/١٠/١٠ وانطلاقا من تصريحه في ٢١/١٢/٢٨) بأن " العراق على مفترق طرق ولن نسمح ابدا بتهديد الأمن والأنتخابات"،وتوكيد احدث لمجلس الوزراء في (٢ شباط ٢٠٢١) يدعو الجهات المعنية لأتخاذ كل الأجراءات لأنجاح الأنتخابات، فإن دلالاتها تعني انه (ناوي) فعلا على تحقيق رهانه. فان جرت الانتخابات في تشرين ونجح في تأمين أجواء يستطيع فيها المواطن انتخاب من يشاء، عندها ستكون بداية التغيير حتمية،وسيكون المجال القانوني والسياسي والدعم الشعبي مهيئة له ليفي بتحقيق ما لم يستطعه،وعندها سيكون بنظر العراقيين بطلا حكيما. وأن لم يستطع،عندها سيرى العراقيون أن نتائج هذا الاستطلاع قد صدقت في وصفه.. وهذا ما لا نتمناه له وللعراقيين.

محمد عبدالجبار الشبوط:

التغيير عن طريق الإنتخابات

صحيفة (الزمان) :

اصبح التغيير السياسي الشامل مطلبا ملحا محققا لمصلحة العراق والعراقيين.

فليس من المفيد اطالة النقاش حول تجربة السنوات التي مضت منذ سقوط النظام الدكتاتوري البعثي الى اليوم.

فنتائج هذه التجربة لم تعد "مقنعة" لا على المستوى المحلي ولا على مستوى المعايير الدولية.

ويكفي ان هذه التجربة انتهت بالخطيئة الكبرى للطبقة الحاكمة وهي تسليم الحكم الى اعجز الناس عن الوفاء بمتطلباته، وهذا هو بحد ذاته دليل ومؤشر على ان الطبقة الحاكمة لم تعد قادرة على الحكم.

وبخصوص مسألة التغيير، يُشار الى مسألتين مهمتين وهما: محتوى التغيير والية التغيير.

فاما بصدد محتوى التغيير، فالمؤكد ان المقصود ليس تغيير اشخاص الحاكمين على مستوى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فقط" لان العلة ليست في الاشخاص فقط، وان كان هذا يشملهم، وانما باسس الحكم ونهجه. فليس من نافلة القول ان نكرر هنا ان نظام الحكم الحالي يعاني من "عيوب تأسيس" تجعل من المستحيل توقع الخير منه.

ومالم يتم معالجة هذه العيوب فليس هناك امل في ان تتحسن اوضاع العراق والعراقيين. ومن هذه العيوب: تقديم السلطة على الدولة، وتقديم المكون على المواطنة، واستبدال الديمقراطية بالاوليجارشية او الكليبتوقراطية kleptocracy بالجمع بينهما اي حكم القلة الفاسدة، والمحاصصة الحزبية والعرقية والطائفية، واهمال النظام التربوي بوصفه الوسيلة الاساسية لتنشئة الاجيال واعدادهم لتولي المسؤولية..الخ. وهذا يتطلب ان يكون المرشحون لتولي المواقع التشريعية والتنفيذية في الدولة من المؤهلين للقيام بذلك. واولى شروط التأهيل امتلاكهم رؤية حضارية حديثة لبناء الدولة.

واما بصدد الية التغيير فليس هناك سوى الانتخابات ما دمنا نريد الحفاظ على سلمية التغيير وحماية المجتمع من السقوط في هاوية الصراعات المسلحة واستخدام القوة العسكرية لاستبدال الحاكمين.

وهذا يتطلب ان تكون الانتخابات عادلة وشفافة ونزيهة.

وهذا مشروط بقانون عادل للانتخابات، ومثله قانون صالح للاحزاب، اضافة الى مراقبة محايدة للانتخابات تمنع التزوير والضغط على الناخبين الخ.

ومن باب اولى مطلوب ان يتحلى الناخبون بعقلية انتخابية حضارية تجعلهم يمنحون اصواتهم لمن تتوفر فيهم الصفات اللازمة للجلوس في المقعد النيابي، والتحرر من المؤثرات غير الديمقراطية وغير الحضارية على السلوك الانتخابي.

فلا نقاش ان احد عوامل عدم قدرة الانتخابات السابقة في احداث تغيير جذري على المشهد السياسي هو السلوك الانتخابي العصبوي الذي يدفع الناخبين الى منح اصواتهم لاسباب لا تخدم مسألة التغيير الايجابي.

خوف يدب في غرب العراق من الانسحاب الأمريكي

صحيفة (العرب) اللندنية:

عندما احتلت القوات الامريكية الفلوجة في ٢٠٠٣، حمل أبوأركان إبراهيم بندقيته، وانضم إلى المقاومة العراقية ضد الامريكيين الغزاة، وأصيب بحروق بالغة في المعارك. لكن الرجل الذي كان يحارب الامريكيين أصبح الآن يخاف من رحيلهم.على مدى ١٧ سنة، رأى إبراهيم وهو موظف حكومي مدينته تسقط مرة في أيدي الامريكيين، وأخرى في قبضة تنظيم القاعدة ثم تنظيم الدولة الإسلامية، وأخيرا القوات العراقية التي تقاتل معها جنبا إلى جنب الميليشيات المدعومة من إيران.وأشار إبراهيم إلى أن وجود القوات الامريكية في السنوات الأخيرة، ساعد في قمع من تبقى من متشددي الدولة الإسلامية، وكبح جماح الفصائل المسلحة المدعومة من إيران. وأضاف أن سحب القوات الامريكية سيخلق فراغا أمنيا، ويجعل من الفلوجة مكانا أشد خطورة. وقال الرجل البالغ من العمر ٣٧ عاما "أنا أفضل بقاء الامريكان هنا بدل تواجد آخرين كبديل لهم".ويشترك مع إبراهيم في تقديره للموقف الكثير من مسؤولي الأمن والمقاتلين السابقين والسكان في المناطق الشمالية والغربية من البلاد، التي تمثل ما يصل إلى ثلث أراضي العراق، وهي معاقل تمرد سابقة كانت موالية لصدام حسين.ويقولون إن الدولة الإسلامية والميليشيات المدعومة من إيران، هي التي ستجني الثمار وتحقق أكبر استفادة من خفض القوات الامريكية. ويشيرون إلى زيادة هجمات تنظيم الدولة الإسلامية، ويخشون من أن تستخدم الفصائل المدعومة من إيران هذا العنف كمبرر وذريعة لترسيخ وجودها.

وأكملت الولايات المتحدة في الشهر الماضي، خفض قوام قواتها في العراق إلى ٢٥٠٠ جندي، وهو تقريبا نصف المستوى الذي كانت عليه قبل أقل من عام.

وفي الأشهر الأخيرة وقع أكثر من ٢٥ هجوما دمويا، نسبها مسؤولون عراقيون إلى مقاتلي الدولة الإسلامية. وشن التنظيم الشهر الماضي أكبر هجوم له منذ سنوات بتفجير انتحاري في بغداد راح ضحيته أكثر من ٣٠ شخصا.

وقال التحالف العسكري الذي تقوده واشنطن وتنضم تحت لوائه ٨٠ دولة لمحاربة الدولة الإسلامية في العراق، إنه نفذ ١٠ ضربات ضد أهداف للمتشددين في شهر ديسمبر وحده.

وأشار مسؤول في التحالف إلى أنه لا توجد خطط للعدول عن الانسحاب، وأن القوات العراقية قادرة على التصدي لتمرد الدولة الإسلامية في ظل مستويات الدعم الحالية من التحالف. والقوات الامريكية هي الأكبر في قوة التحالف التي تضم أيضا ٩٠٠ جندي من دول أخرى.ومع ذلك، أصبح الوجود الامريكي في العراق ضئيلا، مقارنة بقوة قوامها ١٧٠ ألف جندي تمركزت في البلاد بعد الغزو.وتعمل قطاعات من الجيش العراقي البالغ قوامه ٣٠٠ ألف جندي في المناطق الغربية والشمالية من البلاد. ويبلغ عدد الأفراد المنتمين إلى الفصائل المسلحة ١٠٠ ألف على الأقل، قسم كبير منهم في الشمال والغرب. ويقدر مسؤولون أمنيون ومحللون أعداد مقاتلي الدولة الإسلامية بالآلاف.

وأقر مسؤول امريكي بأن سحب القوات خلال العام الماضي أضعف القدرات العسكرية الامريكية في العراق، لكنه شدد على استمرار المساعدة الامريكية. وقال المسؤول "ما زلنا نجتهد في تمكين شركائنا العراقيين ودعمهم"، مضيفا أن العراقيين أصبحوا بالفعل أكثر استقلالا في الحركة والعمل.

وأقر المسؤول بأن الدولة الإسلامية لا تزال عدوا حتميا. وقال "وعليه (يمكن القول) إن المستقبل لن يكون خاليا من الدماء".ولم تقدم إدارة الرئيس جو بايدن أي إشارة على نية تخالف الانسحاب، الذي بدأ في عهد سلفه دونالد ترامب. وقالت وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) إن إدارة بايدن تجري مراجعة لأعداد القوات ومواقعها بما في ذلك العراق.

وقال متحدث باسم الحكومة العراقية إن خفض القوات لم يؤثر على قدرتها على احتواء الدولة الإسلامية. وأضاف "هناك تنسيق مستمر" مع القوات الامريكية الباقية.

ويعارض معظم العراقيين النفوذ الأجنبي، ويرحب البعض بالانسحاب الامريكي. لكن الكثيرين، خصوصا في المناطق السنية، يقولون إنهم يفضلون وجودا عسكريا امريكيا محدودا على زيادة نفوذ الفصائل الموالية لإيران.

داعش والميليشيات المدعومة من إيران هي التي ستجني الثمار وتحقق أكبر استفادة من خفض القوات الامريكية.

وتقول الفصائل المتحالفة مع إيران إن تمرد الدولة الإسلامية على الجيش العراقي، يستلزم بقاءها في المناطق ذات الأغلبية السنية لمحاربة المتشددين. ويتعهد مقاتلو الفصائل بطرد القوات الأجنبية من العراق إذا لم يلتزم بايدن بالانسحاب الكامل، وينفون أي تورط لهم في هجمات أو انتهاكات لحقوق الإنسان.

وكان مقاتلو الدولة الإسلامية يسيطرون على ما يقرب من ثلث العراق بين ٢٠١٤ و٢٠١٧. لكن وجودهم أصبح الآن مقصورا على المناطق الصحراوية النائية والسلاسل الجبلية. ويعلنون بانتظام مسؤوليتهم عن الهجمات التي يُقتل فيها جنود وأفراد من فصائل شيعية مسلحة بالعراق.وبدأت الحياة تدب مرة أخرى في أوصال الفلوجة وغيرها من المدن الكبرى في المناطق السنية، التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش. أمام المتاجر والمطاعم المزدحمة طرق رئيسية ممهدة حديثا. ولكن، خارج المراكز الحضرية، لا تزال المباني التي سُويت بالأرض في المعركة أطلالا وحطاما. ولم تعد الآلاف من العائلات النازحة حتى الآن.

وكان إبراهيم يتحدث وبرفقته ابنه الصغير على مفترق طريق مزدحم في الفلوجة، شهد في أكتوبر أول تفجير بدراجة نارية ملغومة في المدينة منذ عامين، فيما أنحى مسؤولون عراقيون باللائمة على الدولة الإسلامية.

وقال صلاح العيساوي وهو قيادي في فصيل حشد الأنبار "في الأشهر الأخيرة لاحظنا حصول المزيد من هجمات داعش في هذه المناطق".وأسفرت إحدى هذه الهجمات عن مقتل اثنين من عناصر الأمن بعد انفجار الفلوجة في أكتوبر. ونسب العيساوي ومسؤولون أمنيون عراقيون آخرون عمليات القتل إلى تنظيم الدولة الإسلامية، الذي لم يصدر أي تعليقات حتى الآن.

ويقول بعض المسؤولين العسكريين العراقيين إن قسما كبيرا من موجة العنف المتصاعد مرتبط بتراجع الوجود الامريكي.وضرب ضابط في الجيش العراقي يعمل مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، مثالا ليدلل على اعتماد الجيش العراقي على امريكا. وقال إن الضربة الجوية الأخيرة التي قتلت قياديا بارزا في الدولة الإسلامية، كانت ثمرة لجهد امريكي عراقي مشترك.

وأوضح الضابط "قواتنا الأمنية كانت تقوم بمطاردته، لكنها كانت تجد صعوبة كبيرة في معرفة مكان اختبائه لولا مساعدة الدعم الجوي الامريكي". وقال إن "التحالف أصبح ينفذ ضربات جوية أقل من المعتاد على أهداف الدولة الإسلامية".

وذكر المسؤول في التحالف إن القوات بقيادة الولايات المتحدة، قدمت دعما جويا للقوات العراقية الخاصة في تلك العملية. وأكد المتحدث باسم الحكومة العراقية أن العملية قادتها القوات العراقية.

وتقول الفصائل الشيعية إن تنظيم الدولة الإسلامية يكثف تمرده، وطالما استمر هذا فإن القوات العراقية ستظل بحاجة إلى مساعدة القوات الميركية. والجماعات المتحالفة مع إيران جزء من مظلة أمنية تديرها بغداد وتعمل جنبا إلى جنب مع قوات الأمن العراقية لمراقبة المناطق النائية، التي كانت تابعة للدولة الإسلامية.

وقال نصر الشمري المسؤول البارز في حركة النجباء لرويترز قبل أسابيع من تنصيب بايدن "الكثير من التهديدات لا تزال قائمة، ومن واجب الفصائل أن تتعامل مع تهديد داعش أو أي تهديد خارجي آخر".

يخشى الكثيرون من سكان الفلوجة والبلدات المجاورة من الوقوع في براثن دائرة الانتقام من جانب قوات الأمن العراقية أو حتى من الفصائل الشيعية، ردا على تزايد هجمات الدولة الإسلامية.

وكشف إبراهيم أنه تعرض للاعتقال على أيدي قوات الأمن والفصائل الشيعية على مدى سنوات ماضية، للاشتباه في وجود علاقة له مع تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية، وهو ما ينفيه.

وقال العيساوي إن الفصائل الشيعية استمدت الشجاعة من الحديث عن الانسحاب الامريكي، وأضاف أن القوات المتحالفة مع إيران رفعت أعلامها عند بعض نقاط التفتيش التي خططوا للتخلي عنها. وأردف بالقول "نامل أن بايدن لن يتركنا نقع تحت أيديهم".

قائد ‹ قوات سوريا الديمقراطية ‹ مظلوم عبدي:

نأمل أن يصحح بايدن «أخطاء» ترمب

ذهنية إقصائية للنظام السوري تريد العودة إلى ما قبل ٢٠١١

"الكردستاني "حزب كردي شقيق لا نتبع له تنظيمياً

مستقلون في قرارتنا ولنا ستراتيجية واضحة نعمل وفقها في سوريا

صحيفة (الشرق الاوسط) :

لندن: إبراهيم حميدي: أعرب قائد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) مظلوم عبدي، في حديث إلى «الشرق الأوسط» أمسعن أمله أن يقوم الرئيس الامريكي الجديد جو بايدن بـ«تصحيح أخطاء» إدارة الرئيس دونالد ترمب بينها إعطاء «الضوء الأخضر» لتركيا لـ«احتلال» مناطق في شمال شرقي سوريا.

ودعا عبدي إدارة بايدن، لتبني «ستراتيجية جديدة» لتفعيل دور امريكا و«وضع نهاية للمحرقة السورية»، مشيرا إلى لقاءاته مع مسؤولين من التحالف الدولي لقتال «داعش» بقيادة امريكا «كشفت وجود توجه لتوسيع عملياته ضد الإرهاب». وقال: «الاحتلال التركي لمناطق رأس العين وتل أبيض ساهم في إحياء داعش، عبر دعم تلقاه من قوات الاحتلال التركي (...) الذي يحاول توسيع رقعة احتلاله» شرق الفرات.

وقال رداً عن سؤال، إن «حزب العمال الكردستاني (بقيادة عبد الله أوجلان) حزب كردي شقيق (...) لا نتبع له تنظيمياً. ونحن في «قوات سوريا الديمقراطية» مستقلون في قرارتنا ولنا ستراتيجية واضحة نعمل وفقها في سوريا، التي هي ساحة عملنا فقط، لكننا نتبنى فكر ومشروع الأمة الديمقراطية الذي طرحه أوجلان».

وعن التفاوض مع دمشق، قال عبدي إن عدم انتقال الحوار من البعد العسكري الذي يضمنه الجانب الروسي، إلى اتفاق سياسي «يعود للذهنية الإقصائية للنظام التي تسعى للعودة بالبلاد إلى ما قبل عام ٢٠١١» عبر «استفزازات وتوترات ومحاولته خلق فتنة عربية – كردية»، متمسكا بـ«عدم الانجرار وراء الفتنة التي يسعى النظام إلى تأجيجها، ونسعى لفتح حوار جدي حول المسائل المصيرية».

وقال عبدي إن «قسد» تحافظ على التوازن شرق الفرات «من خلال تعاملنا مع جميع الأطراف»، وإن روسيا تنسق مع قواته إزاء انتشارها شرق الفرات وإقامة قواعد ودوريات ومراكز عسكرية" وكل تحركاتها تتم وفق آلية متفق عليها بيننا».

وقال ردا على سؤال إنه لا يعارض المشاركة في أي جسم عسكري سوري مشترك «يحافظ على خصوصيتنا في قسد، وألا يكون ذا صبغة قومية أو دينية أو مذهبية ولا خاضعاً لأطراف خارجية». وزاد أن تشكيل مجلس عسكري مشترك «ممكن، إن توفرت الإرادة والنوايا الصادقة» من الأطراف المعنية.

وهنا نص الحديث الذي أجرته < الشرق الأوسط > خطياً وهاتفياً:

> هل لا تزال < قوات سوريا الديمقراطية > تواصل ملاحقة خلايا < داعش > شرق الفرات؟

– بعد القضاء على «داعش» جغرافياً في معركة الباغوز، كانت هناك ضرورة لاجتثاث خلاياه النائمة واستئصالها من الحاضنة الشعبية التي كونها لنفسه اعتماداً على العنف والإرهاب المعمم الذي مارسه. لذلك ارتأينا في «قوات سوريا الديمقراطية»، وبعد العمليات الإرهابية التي وقعت في مناطق عدة، أن نبدأ، وبالتنسيق مع التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، حملة لضرب تلك الخلايا، وحققنا بعض النتائج المرجوة في القبض على العديد من قادات وعناصر التنظيم التي كانت تنفذ أعمال القتل والتفجير، والحملة لا تزال مستمرة.

لكن ما لاحظناه، أن عمليات خلايا التنظيم نشطت بعض احتلال تركيا لمناطق رأس العين وتل أبيض في شمال شرقي سوريا، وضبطنا بعض العناصر التي قدمت من تلك المناطق المحتلة من تركيا.

> هل لا تزال خلايا < داعش > موجودة والعملية ضدها مستمرة؟

– لا، لم تنته العملية بعد، وهي مستمرة. وعلى العكس، هناك ضرورة لأن نكثف العمليات، خاصةً بعد امتداد مسرح عمليات التنظيم في البادية السورية ومحاولاته الامتداد إلى المناطق التي حررتها قواتنا. فالتهديدات لا تزال قائمة، وهذه هي رؤيتنا نحن والتحالف الدولي أيضاً، وعلى هذا الأساس جهودنا منصبة في هذه الفترة على توسيع العمليات وتنوعها ضد الخلايا.

> هل كل شيء يتم بالتنسيق مع التحالف؟

– يمكن القول إن التنسيق جيد في هذه الفترة، ولم يطرأ عليه أي تغيير مع تسلم الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة مقاليد الإدارة. وحسب ما فهمنا من لقاءاتنا مع مسؤولين من التحالف" أن هناك توجها لدى التحالف لتوسيع عملياته ضد الإرهاب، خاصةً بعد التهديدات التي أطلقها التنظيم باستهداف مناطق متفرقة ودول عديدة، ومحاولاته زعزعة الاستقرار فيها.

> لوحظت زيادة هجمات < داعش > شرق الفرات ومناطق أخرى، تفجيرات إرهابية وهجمات. ما هو السبب؟

– هناك سببان لزيادة نشاط التنظيم الإرهابي" أوله كما قلنا في البداية، أن الاحتلال التركي لمناطق رأس العين وتل أبيض ساهم في إعادة إحياء التنظيم، عبر الدعم الذي تلقاه من قوات الاحتلال التركي. ولدينا معلومات مؤكدة، أن العناصر التي فرت من شمال وشرق سوريا، وصلت إلى المناطق التي تحتلها تركيا مثل عفرين وجرابلس وإعزاز والباب ورأس العين وتل أبيض، وأعادت تنظيم صفوفها ضمن صفوف ما يسمى «الجيش الوطني السوري»، ودعمتها تركيا عسكرياً ولوجيستياً وسهلت لها سبل الوصول إلى مناطقنا للقيام بعمليات قتل وتفجير، استهدفت في غالبيتها المدنيين.

السبب الثاني" أن انشغالنا في مقاومة الاحتلال التركي الذي يستهدف مناطقنا كل يوم، أتاح الفرصة للتنظيم لتنفيذ بعض العمليات، كما أن أطرافا أخرى تسعى للاستثمار في عمليات التنظيم، سعياً لإضعاف «قوات سوريا الديمقراطية» والإدارة الذاتية، ولي ساعدها لتقديم تنازلات لها.

> سنأتي لاحقاً للوجود التركي. لكن هناك من يقول إن هناك تهميشاً للعرب شرق الفرات.

– هذا الادعاء غير صحيح، على العكس من ذلك، الإخوة في المكون العربي يشكلون الغالبية العظمى ضمن «قوات سوريا الديمقراطية»، وكذلك يحمل عدد كبير منهم، ومن المكونات الأخرى أيضاً، مسؤوليات كبيرة ضمن الإدارة الذاتية الديمقراطية. نحن لا نفاضل بين أي من المكونات، وهي تتعايش في وئام واستقرار، مع الحفاظ على خصوصياتها القومية والثقافية، وبما يحقق الانسجام واللحمة المجتمعية.

> هناك من يقول إنكم تتهمون أي أحد ضدكم أنه < داعشي >؟

– بخصوص اتهام من يعارضنا نتهمه بأنه «داعشي»، أعتقد أن الوقائع المعيشة على الأرض تدحض هذه الادعاءات، فالحرية الموجودة في «روج آفا» (غرب كردستان) وشمال شرقي سوريا تتيح لكل الاتجاهات السياسية حتى المعارضة للإدارة، بالتعبير عن نفسها، وهي مكفولة ضمن حقوق التظاهر الشرعية، ضمن القوانين والتشريعات التي سنتها وشرعت لها الإدارة الذاتية. وإن كنتم تتابعون الأحداث عن كثب" فإن هناك بعض الأطراف التي تنتقد الإدارة، ونحن لا نغلق الباب أمام الرأي الآخر المختلف معنا، لأن الإدارة تشاركية وتعبر عن كل الألوان في المنطقة.

> تصاعدت الهجمات في البادية السورية، هل هناك أي تنسيق مع الحكومة السورية أو روسيا في الحرب ضد < داعش > غرب نهر الفرات؟

– لا، ليس هناك أي تعاون بيننا في هذا الخصوص.

> لماذا؟

– أولاً الطبيعة الجغرافية حد فاصل بيننا. ثانياً، وهذا هو الأهم، أن أي تعاون في هذا الصدد يستدعي توافقاً شاملاً على ملفات أخرى، ونعتقد أن لها الأولوية، وذلك قبل الحديث عن التنسيق العسكري، وهذا غير موجود حتى الآن.

الوجود الامريكي

> كيف تنظر إلى الوجود الامريكي حالياً؟

– نعتقد أن الوجود الامريكي ضمن منظور الحرب ضد الإرهاب، يساهم في إعادة الاستقرار لسوريا بشكل عام. كما أن الولايات المتحدة دولة عظمى ولها دور كبير وأساسي في حل الأزمة السورية، ولا يمكن تهميش دورها.

>يقول مسؤولون امريكيون أمرين: وجودنا ليس إلى الأبد في سوريا، لكنه قائم إلى حين إلحاق الهزيمة الكاملة بـ«داعش»، هل تبلغتم ذلك؟

– لم تجر بيننا نقاشات من هذا القبيل، لكن قناعتنا أن الوجود الامريكي في سوريا مرهون بعاملين: الأول، القضاء على الإرهاب وعودة الأمن والاستقرار إلى مناطق شمال وشرقي سوريا. الثاني، مرتبط بحل الأزمة السورية وفق قرارات الأمم المتحدة، ومن ثم المشاركة في إعادة إعمار سوريا.

> الامريكيون موجودون على جانبي الحدود السورية – العراقية، هل هناك تنسيق؟

– مهمات قوات التحالف في العراق وسوريا منفصلة عن بعضها البعض، رغم وجود تنسيق في بعض الملفات الأمنية المتعلقة بتحركات «داعش» على طرفي الحدود، لكن على العموم التحالف ينسق مع الجيش العراقي وقيادة إقليم كردستان في العراق، بينما ينسق مع قواتنا في سوريا، ولا تعارض بين المهمتين.

> في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٩، انسحب الامريكيون من بعض مناطق شرق الفرات، هل أثر ذلك على قواتكم؟

– ارتكبت الإدارة الامريكية السابقة خطأ كبيراً بانسحابها من مناطق رأس العين وتل أبيض. ودعنا نكون أكثر وضوحاً، الرئيس السابق دونالد ترمب منح إردوغان الضوء الأخضر لاحتلال تلك المناطق، ولا شك أنها أثرت على فعالية قواتنا في محاربة الإرهاب، لانشغالنا في الدفاع عن تلك المناطق. بالتالي قرار الانسحاب انعكس سلباً على الولايات المتحدة وستراتيجيتها في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط عموماً.

>إذن، ما هي توقعاتك من إدارة الرئيس جو بايدن؟

– نعتقد أن إدارة الرئيس الجديد جو بايدن ستعمل على تصحيح الكم الهائل من الأخطاء التي وقعت فيها إدارة ترمب السابقة، بما فيها كيفية التعامل مع الأزمة السورية، ومعظم السياسات التي أثرت سلباً على الدور الامريكي في سوريا. وهي – أي الإدارة الامريكية الجديدة – مدعوة إلى اتباع ستراتيجية جديدة من شأنها إعادة تفعيل الدور الامريكي في الدفع باتجاه وضع نهاية للمحرقة السورية.

> هناك من يقول إن فريق بايدن أكثر تعاطفاً مع مطالبكم، ما هي توقعاتك؟

– الولايات المتحدة لها مصالح في سوريا والمنطقة، ونتقاطع معها في قضايا مهمة أيضاً، منها محاربة الإرهاب. لكن ستراتيجية طويلة الأمد لا تتغير بتغير الرؤساء والإدارات. تحصل بعض التغييرات الطفيفة التي من شأنها أن تحدث تبدلاً في بعض المهام والأهداف والسياسات. يمكن القول في هذا الصدد" إنه لم تتبلور بعد رؤية الإدارة الجديدة، رغم بعض المؤشرات الإيجابية على إبدائها مقاربات جديدة ومشجعة من قواتنا والإدارة الذاتية.

وجود متعدد

> في شرق الفرات، هناك اتفاقات: روسي – تركي، وامريكي – تركي، واتفاق بين دمشق و< قوات سوريا الديمقراطية >، كيف الوضع وسط كل هذه الاتفاقات؟

– نحن من نحافظ على حالة التوازن في المنطقة، من خلال تعاملنا مع كافة الأطراف، فلا تعارض بينها، ولكل مساحة من التأثير والعمل. فالقوات الروسية وكذلك قوات النظام دخلت مناطقنا وفق مذكرة تفاهم بيننا. روسيا وقعت على اتفاق ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) عام ٢٠١٩ مع تركيا، يطلب منها الحفاظ على حالة وقف النار بين قواتنا وقوات الاحتلال التركي، وكذلك قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. أما قوات النظام" فمنوط بها حماية الحدود السورية، بما يتفق ودورها في حفظ سيادة الدولة السورية.

> ماذا عن منطقة < نبع السلام >؟، هل نفذتم المتوقع منكم؟

– ما تدعى بمنطقة «نبع السلام»، هي مناطق اسمها الحقيقي «رأس العين وتل أبيض»، لكن الاحتلال التركي يحاول فرض مسمياته الاحتلالية عليها، مثلما أطلق على عفرين أيضاً اسم منطقة «غصن الزيتون»، ونحن لا نقيم لهذه المسميات وزناً ولا نعترف بها إلا كما كانت في السابق. من جانبنا، التزمنا بما يقع على عاتقنا وفق بنود الاتفاقية التي وقعها نائب الرئيس الامريكي السابق مايك بنس مع إردوغان، وكذلك الاتفاقية التي وقعها بوتين مع إردوغان، وانسحبنا من تلك المناطق بعمق ٣٠ كلم، على أن يحقق الجانب الآخر أيضاً انسحاباً كاملاً من المنطقة، وتنتشر فيها قوات حرس الحدود السورية، لكن الجانب التركي لم يلتزم بها، بل يحاول دائماً توسيع رقعة احتلاله، والدولتان الراعيتان للاتفاقيتين ملزمتان أخلاقياً بالضغط على تركيا لتنفيذ بنود الاتفاقيتين.

> هل تقصد أن تركيا لا تنفذ المطلوب منها؟

– كما قلت لم تنفذ تركيا أياً من بنود الاتفاقيتين، وما يحصل من استهداف لقواتنا والمدنيين العزل في عين عيسى ومحيط تل تمر وكذلك في كوباني (عين العرب)، يكشف نوايا الدولة التركية في زعزعة الأمن والاستقرار في مناطقنا.

> إذن، كيف تنظر إلى أن روسيا وتركيا تسيران دوريات قرب كوباني، وهناك تفاهم روسي – تركي في عفرين؟

– تسيير الدوريات الروسية – التركية المشتركة في ريف كوباني، هو ضمن بنود اتفاقية موسكو، وجاء في سياق فرض نوع من التهدئة بيننا وبين تركيا، إثر احتلالها لمناطق رأس العين وتل أبيض. أما ما يرتكب في عفرين من انتهاكات بحق المدنيين الكرد من السكان الأصليين ربما لم يحدث مثلها في التاريخ، لجهة فظاعتها وشناعتها، والمسؤول الأول والأخير هو الاحتلال التركي، وتتحمل روسيا قسطاً من المسؤولية في عدم ردعها الاحتلال التركي في ارتكاب تلك الجرائم أو الحد منها. والاحتلال التركي يفرض طوقاً حديدياً محكماً على عفرين ولا يسمح حتى للمنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية وكذلك وسائل الإعلام في كشف تلك الجرائم. وهنا ندعو روسيا إلى تحمل مسؤولياتها الأخلاقية في إنهاء احتلال تركيا لعفرين.

روسيا ضامن

> الجيش الروسي تمدد في الفترة الأخيرة إلى ديريك، وهناك قوات امريكية، ما هو تفسيرك؟

– كما اشرنا سابقا الشرطة العسكرية الروسية تقوم بدوريات على طول الحدود كما هو متفق عليه سابقا ضمن الاتفاقية ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩.

> لكن، شاهدنا احتكاكات روسية – امريكية بين دوريات الطرفين. كيف تنسقون ذلك؟

– نحن نشدد دائما للطرفين الامريكي والروسي التركيز على عمليات بناء الاستقرار ومكافحة إرهاب «داعش».

> هل تنسق روسيا معكم إزاء الوجود شرق الفرات خصوصاً أنه هناك قاعدة روسية واسعة في القامشلي ومراكز شرق الفرات؟

– نعم، هي تنسق معنا في عمليات الانتشار وتسيير الدوريات، وكل تحركاتها تتم وفق آلية متفق عليها بيننا.

> من هو حليفكم: روسيا أم امريكا؟

– نحن لا نعارض أياً من الطرفين، ونقيم علاقاتنا معهما وفق ما تتطلبه مصالح شعبنا، وبما ينسجم مع تطلعاته في الحرية والعيش بكرامة على أرضه، ويحقق له الأمن والاستقرار.

البيت الكردي

> أين وصلت نتائج مبادرات لترتيب البيت الكردي؟

– قطعنا شوطاً لا بأس به في الحوار الذي أطلقناه. أهم مسألة حققناها في الفترة الماضية، إعادة الثقة بين الطرفين المتحاورين، كما أنجزنا مذكرة المرجعية السياسية، وهي الأساس في أي اتفاق لاحق، والمسائل الخلافية الأخرى تبقى ثانوية، سيتم الاتفاق حولها في جولات الحوار المقبلة، والتي ستنطلق قريباً.

> هل < قوات سوريا الديمقراطية > مستعدة لتلبية المطالب العسكرية وقبول الفصائل الأخرى فيها؟

– أبوابنا مفتوحة لكل القوى التي تؤمن بميثاق «قوات سوريا الديمقراطية» وأهدافها وتلتزم بنظامها الداخلي، وليس لديها أهداف تتعارض مع مبادئ الأخوة والعيش المشترك، والدفاع عن مناطقنا ضد كل القوى التي تسعى للنيل منها.

> هناك انتقاد لكم بأنكم تتبعون زعيم < حزب العمال الكردستاني > عبد الله أوجلان، ما هو ردكم؟

– «حزب العمال الكردستاني»، حزب كردي شقيق، ولنا علاقات معه مثلما هي مع الأحزاب الكردية في إقليم جنوب كردستان، ولا نتبع له تنظيمياً. ونحن في «قوات سوريا الديمقراطية» مستقلون في قرارتنا ولنا ستراتيجية واضحة نعمل وفقها في سوريا، التي هي ساحة عملنا فقط، ولكننا نتبنى فكر ومشروع الأمة الديمقراطية الذي طرحه السيد أوجلان.

الحوار مع دمشق

> ما قصة حصاركم لـ< المربع الأمني > في الحسكة؟ وهل صحيح أن الطرف الآخر يحاصركم في حلب؟ لماذا هذا؟

– نحن لم نفرض أي حصار على مدينة الحسكة، والحركة بين مناطقنا وتلك المتواجدة فيها قوات النظام لم تتوقف مطلقاً، في حين أن قوات النظام تفرض حصاراً ظالماً وغير مبرر له على مناطق الشهباء التي يتواجد فيها نازحو عفرين، وكذلك على حيي الشيخ مقصود والأشرفية بحلب، حيث يمنع إدخال المواد الغذائية والمحروقات والمواد والمستلزمات الطبية، وحواجزه المنتشرة هناك تضييق على الأهالي وتحد من حركتهم. وحصل هذا الأمر بعد أن فشلت رهاناتهم على سقوط بلدة عين عيسى.

لكن أعتقد أن السبب يعود للذهنية الإقصائية للنظام التي تسعى للعودة بالبلاد إلى ما قبل عام ٢٠١١، فالاستفزازات والتوترات التي يخلقها في الحسكة والقامشلي ومحاولته خلق فتنة عربية – كردية، ما هي إلا للضغط على «الإدارة الذاتية» والعودة بعقارب الساعة إلى الوراء. نحن من جانبنا، نحاول تهدئة الأمور وعدم الانجرار وراء الفتنة التي يسعى النظام إلى تأجيجها، ونسعى لفتح حوار جدي حول المسائل المصيرية، ولا ندفع الأمور نحو التصعيد.

> جرت سابقاً، جلسات حوار مع دمشق، هل الحوار مستمر أم مجمد؟

– توقف الحوار نتيجة ذهنية النظام المتزمتة. وقبل أيام كان وفد من «مجلس سوريا الديمقراطية» في دمشق، لكنه عاد خالي الوفاض، فالنظام يرفض كافة الحلول والمبادرات التي من شأنها التوصل إلى حل للأزمة السورية بطرق سياسية، وقناعتنا أن هذا التعنت لن يجديه نفعاً.

> لكن هناك تفاهمات عسكرية مع دمشق، هل يمكن القول إن التفاهم العسكري قائم، لكن السياسي مؤجل؟

– التفاهمات العسكرية رهن التفاهمات مع الجانب الروسي كطرف ضامن لها، لكنها لم تتطور إلى اتفاقات موسعة، نظراً لتهرب النظام من التزاماته وعدم قبوله أي تنازلات تساهم في زرع الثقة بيننا، وما يمهد الأرضية للانتقال من التفاهمات العسكرية إلى إطلاق حوار سياسي وطني جاد. ويقيننا أن أي تفاهم عسكري إن لم يقرن بتفاهم سياسي، ربما لن يدوم طويلاً، وهذا ما لا نتمناه أبداً.

> في الصورة الأوسع، هناك كلام عن مجلس عسكري سوري، هل < قوات سوريا الديمقراطية > مستعدة للمشاركة في مجلس مشترك، يضم النظام وأنتم والمعارضة؟

– كما قلت آنفاً، نحن لا نعارض في المشاركة في أي هيكلية أو جسم عسكري وطني سوري، يحقق الأهداف الوطنية السورية، في إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، ويحافظ على خصوصيتنا في «قوات سوريا الديمقراطية»، وألا يكون المجلس الجديد –كما سميته أنت– ذا صبغة قومية أو دينية أو مذهبية، بل يؤمن بالدفاع عن الوطن، ولا يكون خاضعاً لأجندات أطراف خارجية.

> هل هذا ممكن؟

– نعم ممكن، إن توفرت الإرادة والعزيمة والنوايا الصادقة.

← المرصد التركي والقضية الكردية

تحالف واشنطن وأنقرة: إما أزمة متجددة أو شراكة مستديمة

مركز الجزيرة للدراسات:

لم تكن علاقات تركيا أردوغان بإدارة ترامب على ما يرام دائمًا. ففي ٢٠١٨، عندما لم تستجب أنقرة لمطالب واشنطن بالإفراج عن القس الأميركي، أندرو برنسون، الذي سجنته السلطات التركية بانتظار محاكمته بتهمة الاتصال بتنظيمات إرهابية كردية، فرض ترامب عقوبات سريعة على مسؤولين أتراك كبار. وطوال أربع سنوات من عهد الرئيس الأميركي السابق، لم تستطع تركيا إقناع الولايات المتحدة بالتخلي عن دعم الفصائل الكردية السورية، التي تقول أنقرة إنها ليست سوى فرع لحزب العمال الكردستاني، الذي يخوض حربًا ضد الدولة التركية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي. وقبل أيام من نهاية ولاية ترامب، لم تتردد إدارته في فرض عقوبات على مؤسسة الصناعة العسكرية التركية، على خلفية شراء تركيا منظومة الدفاع الجوي الروسية إس ٤٠٠. وكانت الولايات المتحدة قبل ذلك، وفي خطوة إنذار أولى، قد أوقفت توريد طائرات إف ٣٥ لتركيا، بالرغم من أن الأخيرة شريكة في صناعة الطائرة، وأنها دفعت ثمن الطائرات المتعاقَد عليها مقدمًا.

ولكن، ولأن ترامب وأردوغان حافظا على علاقة مباشرة، وبدا في سياق هذه العلاقة أحيانًا أن الرئيس الأميركي السابق يتجاوز موقف مؤسسات الأمن والدفاع الأميركية (كما حدث في محاولة ترامب المجهَضة للانسحاب العسكري الكامل من سوريا)، وُلِد انطباع في أوساط مراقبي الشرق الأوسط بأن إدارة ترامب كانت مفضَّلة من صانع القرار التركي.

الآن، وبعد أن انتهت ولاية ترامب في أجواء سياسية عاصفة، وتسلم الديمقراطي، جو بايدن، مقاليد البيت الأبيض، واعدًا بإعادة نظر شاملة في سياسة سلفه الخارجية، تثار أسئلة لا تنتهي حول مستقبل العلاقات الأميركية–التركية. ثمة تحالف عميق الجذور بين الولايات المتحدة وتركيا، يعود إلى نهاية الأربعينات، وإلى التحاق تركيا بعضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو). ولكن أسئلة العلاقات الأميركية–التركية لا يثيرها مستقبل هذا التحالف وحسب، بل وبروز تركيا في الأعوام القليلة الماضية قوةً بالغة التأثير في جوارها العربي، وفي البلقان، وجنوب القوقاز، وشرق المتوسط.

فأي مسار يمكن أن تأخذه علاقات أنقرة وواشنطن في ظل إدارة بايدن؟ وما الذي يمكن أن يتركه اتجاه هذه العلاقات من أثر على السياسات الأميركية في محيط تركيا الإقليمي؟

مؤشرات لا تبعث على ارتياح أنقرة

خلال الصيف الماضي، وفي ذروة الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة، نُشر شريط تسجيل صوتي لمقابلة بين المرشح، جو بايدن، وعدد من كبار صحفيي النيويورك تايمز. احتوى الشريط على تصريحات بالغة الحدة لبايدن بشأن تركيا، شجب فيها سياسات أردوغان، وقال: إن على الولايات المتحدة تعزيز اتصالاتها بقوى المعارضة التركية والعمل على إطاحة أردوغان. لم يكن ثمة شك في صحة الشريط" الأمر الذي أكدته نيويورك تايمز، ولكن تصريحات بايدن فُسِّرت حينها بأنها محاولة منه لكسب ودِّ صحفيين ليبراليين، أو أن بايدن تحدث بوحي اللحظة، دون أن يدقق بالضرورة في كلماته. بيد أن الشريط، من وجهة نظر أنقرة، كان أول مؤشر على أن فوز بايدن لن يأتي بكثير من الخير لمستقبل العلاقات بين البلدين. وما إن حُسمت نتائج الانتخابات لصالح بايدن، حتى ازدادت المؤشرات على متاعب جديدة لأنقرة في علاقاتها بحليفتها الغربية الرئيسة.

وقبل أسابيع قليلة من تولي بايدن مقاليد الرئاسة، تسربت تقارير من أنقرة حول قيام الرئاسة التركية بطلب اتصال هاتفي بين أردوغان والرئيس الأميركي المنتخب، ولكن بايدن تجاهل طلب الاتصال التركي. وحتى نهاية يناير/كانون الثاني، لم يكن قد سُجِّل بعدُ أي اتصال مباشر بين الرئيسين، بالرغم من أن بايدن، قبل وبعد بداية رئاسته، سارع إلى إجراء عدد من الاتصالات الهاتفية بقادة عدد من الدول الحليفة، إضافة إلى روسيا. وفي ١٩ من نفس الشهر، أثناء جلسة استماع مجلس الشيوخ، الخاصة بإقرار ترشيح بايدن تولّي أنتوني بلينكن وزارة الخارجية، سُئل بلينكن عن تصوره للعلاقات مع تركيا. أجاب وزير الخارجية المرشح في لغة ساخرة بأن "تركيا، التي يقال: إنها شريك استرتيجي"، هي مسألة بالغة الصعوبة. وخلال يومين من توليه منصبه، أجرى بلينكن ما لا يقل عن ٢٠ اتصالًا بنظرائه من وزراء الخارجية في مختلف الدول، بما في ذلك العراق، ولكن لم يكن من بينها اتصال بين بلينكن ووزير الخارجية التركي.

في ٢٨ يناير/كانون الثاني، قال جيك سوليفان، مستشار بايدن للأمن القومي، في جلسة لمركز أبحاث أميركي: إن تركيا باتت مصدر قلق مشترك لأميركا وحلفائها في أوروبا. وفي الوقت نفسه، كان نائب المندوب الأميركي في الأمم المتحدة (لم تكن المرشحة لمنصب المندوب قد أُقِرَّت بعدُ في مجلس الشيوخ)، يتحدث في جلسة لمجلس الأمن الدولي خاصة بالأزمة الليبية. طالب نائب المندوب الأميركي في كلمته روسيا وتركيا بسحب قواتهما من ليبيا، والتوقف عن عسكرة الساحة الليبية. وهذا هو أول موقف أميركي صريح من الدور التركي في ليبيا، الذي أخذ طابع التعاون العسكري والأمني، منذ الاتفاق التركي مع حكومة الوفاق الشرعية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩.

بخلاف هذا الأخير، لم تصدر عن مسؤولي إدارة بايدن، ولا حتى عن الرئيس نفسه، أية توضيحات حول دوافع قلق واشنطن الجديدة من السياسات التركية. ومع ذلك، تشير تصريحات مسؤولي إدارة بايدن إلى أن ثمة رؤية سلبية مسبقة لتركيا، وربما بالغة السلبية، ولكنها لا تقول الكثير حول جذور هذه الرؤية. والمؤكد أن ترشيح بايدن بلينكن لوزارة الخارجية، وجيك سوليفان مستشارًا لمجلس الأمن القومي، وبرت ماكغورك مسؤولًا للشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، أطلق أجراس الإنذار في أنقرة حتى قبل تولي بايدن الرئاسة. سيكون لهؤلاء المسؤولين الثلاثة دور مباشر وبالغ التأثير في رسم سياسات الإدارة الجديدة في الشرق الأوسط وتجاه تركيا. وقد عُرف بلينكن وسوليفان، بعد نهاية إدارة أوباما، بكتاباتهما الناقدة لتركيا وسياساتها الخارجية. كما لعب ماكغورك دورًا رئيسًا، خلال توليه مسؤولية مكافحة الإرهاب في عهد أوباما وحتى استقالته من إدارة ترامب في نهاية ٢٠١٨، في رسم السياسة الأميركية في سوريا، ودعمها الهائل للفصائل الكردية السورية. بعبارة أخرى، لا تقتصر الرؤية السلبية لعلاقات الدولتين على مسؤولي إدارة بايدن، بل هي أيضًا السمة الرئيسة لتقدير أنقرة لهذه العلاقات منذ ولاية أوباما الثانية على الأقل.

ملفات متراكمة من الخلاف

في مطلع ولايته الأولى، كانت تركيا أولى محطات جولة أوباما الخارجية، حيث اتخذ من إسطنبول منصة لتوجيه كلمة للعالم الإسلامي ومحاولة ترميم علاقة الولايات المتحدة بمسلمي العالم. وقد شهدت علاقات البلدين مزيدًا من الدفء خلال السنوات القليلة التالية، سيما بفعل المقاربة المشتركة للتعامل مع الثورات الشعبية العربية وعملية التحول الديمقراطي التي أطلقتها. ولكن تردد أوباما في لعب دور فعال في مجريات الثورة السورية، منذ بداية ولايته الثانية، وشكوك أنقرة في حقيقة الموقف الأميركي من انقلاب يوليو/تموز ٢٠١٣ في مصر، بدأت في إحداث نوع من التوتر في العلاقات.

في ٢٠١٤، فاجأ تنظيم الدولة كافة الأطراف بتوسيع سيطرته في العراق وشرق وشمالي شرق سوريا، وعادت إدارة أوباما للعب دور عسكري في المواجهة مع تنظيم الدولة في العراق وسوريا. ولكن ما عملت عليه إدارة أوباما هذه المرة لم يكن تدخلًا عسكريًا مباشرًا، تتعهده قوات أميركية، بل إيجاد أدوات محلية، تعمل الولايات المتحدة على تسليحها ودعمها لخوض المعركة ضد تنظيم الدولة. في العراق، أُلقي معظم عبء المواجهة، بدعم أميركي كبير، على الحشد الشعبي. وفي سوريا، وبعد تردد تركيا وحلفائها من الثوار السوريين في تحمل مسؤولية المواجهة، وجدت إدارة أوباما في الفصائل الكردية السورية، ما بات يُعرف بقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي تشكّل وحدات حماية الشعب الكردية الموالية لحزب العمال الكردستاني عمودها الفقري، الأداة المناسبة، سيما بعد حسم معركة عين العرب (كوباني) في نهاية ٢٠١٤ وبداية العام التالي.

قبلت تركيا على مضض دورًا لقسد في شرق الفرات، على أساس أن الدعم الأميركي للفصائل الكردية سيظل محدودًا، زمنيًا وجغرافيًا. ولكن، وفي ربيع ٢٠١٦، تدخل أوباما شخصيًا لدى أردوغان للسماح لقسد بالتحرك غرب الفرات، لتحرير مدينة منبج من تنظيم الدولة، واعدًا بأن تنسحب قوات قسد بمجرد دحر تنظيم الدولة من المنطقة. المشكلة، كما يقول الأتراك، أن أوباما لم يَفِ بوعده، وأن الأميركيين استمروا في حماية ودعم وجود قسد في منبج، بالرغم من عمل القوات الكردية على تغيير البنية الديمغرافية للمنطقة، التي تقطنها أغلبية عربية. استمرار الدعم الأميركي لقسد، ماليًا وتقنيًا وتسليحًا، وبصورة كبيرة نسبيًا، وإحجام الولايات المتحدة عن التدخل لمعادلة التدخل الروسي العسكري المباشر في سوريا منذ خريف ٢٠١٥، كسر ما تبقى من تفاهمات أميركية–تركية في سوريا.

وفي يوليو/تموز ٢٠١٦، حين شهدت تركيا محاولة انقلابية، قادتها عناصر موالية لجماعة غولن في القوات المسلحة التركية، وجد الأتراك أن الأميركيين، حتى وإن لم يكونوا خلف المحاولة الانقلابية، عرفوا بها قبل وقوعها، دون أن يبلغوا نظراءهم الأتراك. ما فاقم من الشكوك في أنقرة، كان رفض إدارة أوباما التعامل مع الطلب التركي بتسليم غولن، المقيم في بنسلفانيا الأميركية، لسلطات بلاده. بعبارة أخرى، عندما انتهت ولاية أوباما الثانية في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، كانت العلاقات الأميركية–التركية قد وصلت أدنى مستوى لها منذ عقود.

قبل ذلك، كانت إدارة أوباما قد رفضت طلب تركيا شراء بطاريات باتريوت الأميركية المضادة للطائرات. وقد ثار بعض من الجدل بعد ذلك حول الأسباب التي دفعت واشنطن لرفض طلب التسلح التركي، في وقت اشتدت فيه حاجة تركيا لنظام دفاع جوي. في النهاية، أفضى الرفض الأميركي إلى شراء تركيا منظومة الدفاع الروسية المتقدمة إس ٤٠٠، وهو الأمر الذي ولّد غضب واشنطن، سواء في الكونغرس أو في مؤسسة الدفاع الأميركية، نظرًا لأن منظومة إس ٤٠٠ طُوِّرت أصلًا للتعامل مع أسلحة الجو لدول الناتو.

وهكذا، ومنذ تولي إدارة ترامب، أضيف ملف منظومة إس ٤٠٠، إلى ملفات الخلاف حول السياسة الأميركية في سوريا ورفض واشنطن تسليم غولن. وخلال فترة قصيرة من ولاية ترامب، فتحت سلطات الادعاء الأميركية ملف بنك خلق التركي واتهمت هذه المؤسسة المالية الكبيرة بمساعدة إيران على التهرب من العقوبات الأميركية. ولا يزال هذا الملف مفتوحًا، حتى بعد اعتقال ومحاكمة وسجن وانتهاء محكومية نائب لمدير خلق كان في زيارة للولايات المتحدة.

من جهة أخرى، بدأت تركيا، مدفوعة بعدة أسباب، بما في ذلك تراجع الشرق الأوسط في سلم الاهتمامات الأميركية، بتعهد دور أكثر نشاطًا وفعالية في محيطها الإقليمي، سواء لحماية حلفائها، أو لحراسة ما تراه مصالحها القومية الحيوية. ففي صيف ٢٠١٧، ردَّت تركيا على حصار قطر بتنفيذ اتفاق التعاون بين البلدين، وتعزيز الوجود العسكري التركي في الدولة الخليجية الصديقة. ولم تتردد تركيا في إيفاد بعثة عسكرية لتدريب وتنظيم جيش الدولة الصومالية الشرعي. كما قدمت يد العون العسكري لكل من حكومة طرابلس في ليبيا ولجمهورية أذربيجان، لحماية الأولى من هجمات اللواء المتقاعد، حفتر، ودعم جهود الثانية في تحرير إقليم قرة باغ من الاحتلال الأرميني.

وبعد ثلاث عمليات عسكرية في الشمال السوري، منذ ٢٠١٥، باتت تركيا تتحكم في شريط طويل في الجانب السوري من خط الحدود، بهدف تأمين الأرض التركية من هجمات تنظيم الدولة واختراقات الفصائل الكردية، وحماية المدنيين السوريين من هجمات قوات النظام. كما قامت تركيا خلال العامين الماضيين بتسيير سفن استكشاف في شرق المتوسط، سواء في المياه الإقليمية التركية أو تلك المتنازع عليها بين تركيا وجمهورية شمال قبرص، من جهة، واليونان وحكومة نيقوسيا القبرصية، من جهة أخرى.

بخلاف سوريا، حيث اصطدمت نشاطات تركيا العسكرية في مناطق سيطرة قسد بالتأييد الأميركي المكشوف للفصائل الكردية، لم تتخذ إدارة ترامب مواقف واضحة ضد الحراك التركي الإقليمي. ولكن تصريحات متقطعة، نُسبت أحيانًا لمسؤولي الخارجية الأميركية أو القيادة العسكرية المركزية المسؤولة عن الشرق الأوسط، أوحت بعدم ارتياح أميركي من نفوذ تركيا المتزايد في ليبيا، ونشاطاتها الاستكشافية في شرق المتوسط. وبالنظر إلى أن تصريحات بلينكن وسوليفان بخصوص تركيا أشارت إلى قلق أميركي–أوروبي مشترك من السياسات التركية، فالأرجح أن إدارة بايدن تتجه، كما الأوروبيين، سيما فرنسا، إلى إعلان موقف مناهض للمصالح التركية في شرق المتوسط، وللوجود التركي العسكري في ليبيا.

وبالرغم من غياب أية إشارة مباشرة من إدارة بايدن إلى العلاقة المتطورة بين تركيا والصين، فالأرجح أن الأميركيين لا ينظرون بارتياح للتعاون التركي–الصيني المتزايد، سيما على الصعيد الاقتصادي وتسهيل طرق التجارة الصينية إلى أوروبا. كما أن الأرجح أن إدارة بايدن ستعيد فتح ملف منظومة إس ٤٠٠، التي تلحُّ أنقرة على ضرورة إيجاد حل تفاوضي حولها، يحفظ مصالح وأمن تركيا والناتو معًا، ومن ثم استئناف توريد طائرات إف ٣٥ الأميركية ورفع العقوبات الأميركية المتعلقة بهذا الملف. ولكن الأخطر في أفق علاقات البلدين يتعلق بلا شك بالدعم الأميركي لقسد في سوريا، وما يلوح من احتمال تبني إدارة بايدن مشروعًا لإنشاء إدارة كردية ذاتية في شمال وشمال شرقي سوريا. فالملاحظ منذ تولي بايدن مهامه، وهو المعروف بتأييد الخيار الكردي، أن ميليشيات قسد ووحدات حماية الشعب صعَّدت من عملياتها في الحسكة والقامشلي ضد قوات النظام السوري، التي تعايشت معها منذ اندلاع الثورة السورية، مطالبة بإخلاء النظام لكافة مواقعه في المدينتين اللتين تقطنهما كتلة كردية سورية ملموسة.

علاقة مضطربة تتطلب إعادة نظر شاملة

الملاحظ، بعد عام من توسع النفوذ الإقليمي المطرد، أن تركيا بدأت الاستعداد لمواجهة مناخ التأزم المحتمل مع إدارة بايدن بالعودة إلى دبلوماسية الوفاق والمصالحة، سواء في جوارها أو على صعيد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. ولكن هذه الانعطافة في السياسة الخارجية لن تصل إلى حدِّ التخلي عن حلفاء تركيا، أو المس بما تراه أنقرة مصالح قومية حيوية. فتركيا، مثلًا، لن تنسحب من الخليج أو ليبيا أو أذربيجان، ولن تتخلى عما تعتبره حقوقها في شرق المتوسط. وبالتأكيد، لن تتراجع عن معارضة قيام كيان كردي في شمال وشمال شرق سوريا، تقوده قوى كردية وثيقة الصلة بحزب العمال الكردستاني، ويهدد وحدة سوريا. وهذا ما يترك العلاقات التركية–الأميركية في عهد بايدن مفتوحة على كل الاحتمالات.

هناك، بالطبع، من يرى أنه في ضوء التعقيدات التي تحيط بالملف النووي الإيراني وصعوبة تبلور توافق أميركي–إيراني سريع، وتوجه واشنطن نحو التصعيد في المواجهة الجيوسياسية مع روسيا، والاقتصادية مع الصين، فإن إدارة بايدن ستتجنب تأزيم العلاقة مع تركيا. كما أن خطوات تركيا الإيجابية نحو أوروبا، وانطلاق المباحثات الاستكشافية مع اليونان، وإعلان أنقرة بأن السلام في قرة باغ سيؤدي في النهاية إلى التطبيع مع

أرمينيا، ستصب جميعًا لصالح تركيا في موازين السياسة الخارجية لإدارة بايدن. ولكن هذا كله قد يكون مجرد تمنيات. فثمة نزعة أيديولوجية تعكسها تصريحات مسؤولي إدارة بايدن بخصوص تركيا، ترتكز، بغض النظر عن تفاصيل الخلافات، إلى خشية واشنطن (كما أوروبا) المتزايدة من الصعود التركي، وبروز تركيا جديدة، مختلفة بصورة كبيرة عن تلك التي عرفتها واشنطن خلال سنوات الحرب الباردة. وهذا، ربما، ما قد يدفع إلى إعادة نظر شاملة وكلية لطبيعة العلاقات الأميركية–التركية، تحرر الدولتين من ميراث تحالف الحرب الباردة الطويل، وتؤسس لشراكة بعيدة المدى، ترتكز إلى أسس جديدة ورؤية براغماتية لمصالح البلدين.

لقد وُلدت علاقات التحالف الأميركية–التركية من مبدأ ترومان، والمساعدات الأميركية الملموسة التي قُدمت منذ نهاية الأربعينات لكل من تركيا واليونان لمساعدتهما على الصمود أمام الأطماع التوسعية السوفيتية. وقد تَعَزَّز هذا التحالف بمشاركة تركيا في الحرب الكورية، وعضويتها في حلف الأطلسي. ولكن تركيا كانت الطرف الأضعف، الأكثر حاجة، في هذه العلاقة التحالفية، سواء على الصعيد الاقتصادي–التجاري، أو على الصعيد التقني والتعليمي، أو على الصعيد العسكري. وقد عملت واشنطن، طوال سنوات الحرب الباردة، على بناء نفوذ كبير في مؤسسات الدولة والمجتمع التركيين. ووُلد بالتالي شعور متعاظم في تركيا، لدى مسؤولي الدولة وفي أوساط المثقفين والصناعيين الأتراك، بصعوبة حدوث أو تغيير أي شيء دون موافقة أميركية.

صحيح أن العلاقات الأميركية–التركية تعرضت لبعض الأزمات خلال سنوات الحرب الباردة، مثل سحب الأميركيين للصواريخ النووية من تركيا في نهاية الأزمة الكوبية، ورسالة جونسون الشهيرة بخصوص قبرص في ١٩٦٤، والعقوبات التي فُرضت على تركيا بعد تدخلها في قبرص في ١٩٧٤، وبعد انقلاب ١٩٨٠. ولكن جوهر العلاقة ظل على ما هو عليه، أسيرًا لاعتقاد واشنطن بأن تركيا شريك صغير، ولكنه حيوي، يقف على خط المواجهة ويحرس الممر من الغرب إلى الشرق، ولسيكولوجيا النفوذ الأميركي الذي لا يقاوم لدى الطبقة السياسية والعسكرية التركية.

ولكن تركيا مختلفة أخذت في البروز خلال العقدين الماضيين. تركيا أكثر ثقة بالنفس، تستلهم تاريخها الطويل، وتأمل في لعب دور أكبر في جوارها. وقد نجحت في بناء صناعة عسكرية متنوعة، جعلتها أقل حاجة لحلفائها الغربيين، وأكثر شعورًا بالاستقلال. وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها حاليًا، فإن القاعدة الاقتصادية–الصناعية التركية تؤهلها لاحتلال موقع متقدم بين دول الصف الثاني في العالم. وهذا ما فرض تغييرًا ملموسًا في طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة، ومع الكتلة الأطلسية ككل.

المشكلة، بالطبع، أن الولايات المتحدة ستظل، مهما تغيرت طبيعة الأولويات الأميركية، لاعبًا بالغ التأثير في الشرق الأوسط، وفي محيط تركيا العربي والإيراني والبلقاني والقوقازي. كما أن تركيا باتت دولة محورية في دائرة التوسع الصيني الاقتصادي، من جهة، والحراك الروسي الجيوسياسي، من جهة أخرى. وهذان التطوران يمسَّان بصورة مباشرة رؤية أميركا لدورها وتأثيرها في العالم، كما يُعتبران، من جهة أخرى، مصدر تهديد وفوائد لتركيا، معًا.

هذا كله ما قد يدفع إلى ضرورة إطلاق حوار تركي–أميركي ستراتيجي، يأخذ في الاعتبار متغيرات ما بعد الحرب الباردة، سواء ما يتعلق منها بكيفية رؤية تركيا لنفسها ودورها، وبمصالح الولايات المتحدة ومخاوف أنقرة المستديمة من التدخلات الأميركية في الشأن التركي، أو ما يتعلق بالآثار السلبية لتأزم العلاقات الأميركية–التركية على موقع تركيا ومصالحها. بهذا فقط يمكن بناء علاقات أكثر صحية وأكثر قدرة على مواجهة الخلافات الطارئة بين البلدين.

آفاق العلاقات الأمريكية – التركية في ظل إدارة بايدن

مركز الامارات للدراسات الستراتيجية:

ترتكز العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا على قاعدة تحالف ستراتيجي، فرضها واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية" حيث انضمت تركيا طواعية إلى المعسكر الغربي، وشاركت الولايات المتحدة في الحرب الكورية. ومن ثم كافأتها الولايات المتحدة بضمها إلى حلف الناتو، ووظفت وضعها الجيو–سياسي عسكريًا وأمنيًا لتصبح الجدار الواقي أمام تهديدات الاتحاد السوفيتي السابق.

احتفظت تركيا بمكانتها الستراتيجية داخل منظومة الدفاع الغربية من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلنطي، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، باعتبارها جسرًا وملتقى بين دول الغرب ودول الشرق المسلم. وأصبح تمدد النفوذ التركي في الشرق الأوسط والقوقاز بمختلف جوانبه متماهيًا مع سياسة بسط النفوذ الأمريكي في المنطقة أمام اليقظة الروسية وحركات الإسلام الجهادي باعتبار الشراكة الستراتيجية بين البلدين.

وبرغم أن تركيا «الأردوغانية» خلال السنوات الخمس الأخيرة اتخذت مواقف وإجراءات تتناقض مع أولويات منظومة الدفاع الغربية، فإنها لا تزال شريكًا في حلف شمال الأطلنطي، وتعتبر قوة إقليمية مؤثرة" حيث استطاعت توسيع نطاق وجودها العسكري في القوقاز والشرق الأوسط وملأت الفراغ الناتج عن التراجع الأمريكي في المنطقة في ظل سياسات الرئيس السابق دونالد ترامب.

مع وصول الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن إلى الحكم وتشكيله فريق إدارته الجديدة، برزت مؤشرات أولية على عزم الإدارة الجديدة اتخاذ سياسات أكثر صرامة حيال تركيا. وقد عبّر عنها بإيجاز وزير الخارجية الأمريكي الجديد أنطوني بلينكين حين وصف تركيا في اجتماع الكونغرس بتاريخ ١٨ يناير بـ «شريكنا الستراتيجي المزعوم».

وإذا كانت القضايا الخلافية الآن بين الولايات المتحدة وتركيا عديدة، إلا أنه يمكن الحديث عن أربع قضايا تحظى بالأولوية. وهي: شراء منظومة الدفاع الصاروخي الروسية الصنع «إس–٤٠٠»، وسياساتها تجاه الأكراد، وأزمة شرق البحر المتوسط، وتراجع مستوى الديمقراطية في تركيا. ومن المرجح ألا يتم التوصل إلى حلول مؤثرة في هذه القضايا الأربع بسبب تعقيداتها وتشابكها مع سياسات أردوغان الداخلية والخارجية، خصوصًا مع تراجع شعبيته وتفاقم التحديات الاقتصادية التي تواجه تركيا. فمن غير المتوقع التوصل إلى حل بشأن أنظمة «إس–٤٠٠» تقبل به الأطراف الثلاثة الأمريكية والتركية والروسية، ما يرجح استمرار المشكلة، بل واستغلالها كورقة ضغط من الأطراف الثلاثة. كما أن إعادة معالجة أردوغان للمشكلة الكردية مرهون، بشكل أساسي، بتفكك التحالف القائم بين أردوغان ودولت بهتشلي زعيم حزب الحركة القومي، خصوصًا مع إصرار بايدن على إطلاق سراح صلاح الدين دميرطاش الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي. فضلًا عن دعمه الواضح للأكراد، ورفضه تسمية «وحدات الحماية الكردية السورية» بالإرهابيين، وكذلك رغبته في إبقاء القوات الأمريكية في سوريا.

أما أزمة العلاقات التركية – اليونانية فيما يخص التنقيب في شرق البحر المتوسط وبحر إيجة، فإن مساعي الطرفين نحو التوصل إلى حل يجنبهما تدخلًا عسكريًا، قد يساعد بايدن في حلحلة الأزمة، بشكل تدريجي، عبر استئناف المفاوضات واستمرارها، غير أنه لا يرجح وصول الطرفين إلى نتائج نهائية في المدى القريب أو المتوسط.

ولعل القضية الأبرز التي تمثّل قلقًا بالنسبة إلى أردوغان، هي موقف الإدارة الأمريكية الجديدة من الديمقراطية في تركيا" حيث توعّد بايدن خلال حملته الانتخابية بدعم أحزاب المعارضة التركية لإسقاط أردوغان في الانتخابات. ولما كان ملف الحريات وحقوق الإنسان في تركيا يزداد تدهورًا عامًا بعد عام، فإن جهود أردوغان تنصبُّ حاليًا على محاولة تقديم صورة، ولو شكلية، إلى الإدارة الأمريكية توحي بتقدم في مسار الإصلاح الديمقراطي، كان آخرها في الأول من فبراير الجاري، أي قبل أيام، حين أعلن حاجة تركيا إلى دستور جديد يعزّز الديمقراطية.

وخلاصة القول، هي أن العلاقات الأمريكية – التركية، برغم القضايا الخلافية، ستتواصل في أطر المصالح المشتركة الكثيرة لكلا الطرفين" فإدارة بايدن تدرك حاجتها إلى تركيا في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، ومن ثم فهي مضطرة لاحتوائها، والاعتراف بواقع تركيا الجديد، كما أن أردوغان حريص على فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتجنب الأزمات الاقتصادية، ولكن مع الاستمرار في سياسة خارجية متعددة التوجهات.

← المـــرصـــد الايرانـــي

هل يؤدي تباطؤ بايدن بشأن الاتفاق النووي إلى إشعال المنطقة؟

ستراتفور:

لا يبدو أن الولايات المتحدة متعجلة في بدء مفاوضات مع إيران، ما يعني استمرار الأخطار الأمنية المرتفعة على المدى القريب في الشرق الأوسط، من خلال اختبار صبر طهران.

ففي ٢ فبراير/شباط الجاري، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "نيد برايس" إنه لا يزال من السابق لأوانه التفكير في التعامل مباشرة مع إيران أو النظر في أي من مقترحاتها، مشيرًا إلى الحاجة إلى التشاور أولاً مع حلفاء الولايات المتحدة حول كيفية التقدم.

وجاءت تعليقات "برايس" في أعقاب مقابلة وزير الخارجية الإيراني "جواد ظريف" في ٢ فبراير/شباط الجاري مع شبكة "سي إن إن"، والتي أشار فيها إلى أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن "ينسق" الإجراءات التي تتخذها واشنطن وطهران للعودة إلى الامتثال للاتفاق النووي الإيراني، المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة.

واستشهد تقرير حديث لـ"رويترز" بمسؤول أمريكي لم يذكر اسمه، قائلًا إنه لم يكن القصد من تعليقات "برايس" اعتبارها رفضًا لاقتراح "ظريف".

دلالات تمهل أمريكي

تشير عدة عوامل إلى طول جدول البيت الأبيض الزمني للتشاور مع إيران" حيث تقوم إدارة "بايدن" حاليًا بعملية تغيير السياسة الخارجية للولايات المتحدة في ظل فريق جديد للأمن القومي.

وقد تستغرق هذه العملية شهورًا نظرًا للنطاق الواسع لتغيير السياسات التي تريدها إدارة "بايدن"، والتي ستحتاج جميعها إلى خوض عملية مراجعة مشتركة بين الوكالات قبل تنفيذها.

ومع أن "بايدن" وقع بالفعل عشرات الأوامر التنفيذية لمراجعة سياسة الولايات المتحدة بشأن قضايا معينة، في الأسابيع القليلة الأولى له في المنصب، لكنه عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية، فيبدو أن التركيز الأكبر للرئيس سيكون على العلاقات الأمريكية الصينية.

وبالرغم أن البيت الأبيض بصدد مراجعة علاقته الثنائية مع السعودية، إلا إنه أظهر أنه ليس في عجلة من أمره لإجراء محادثات مع الشركاء في الشرق الأوسط.

أيضًا" تعتزم إدارة "بايدن" تنسيق جوانب من سياستها تجاه إيران مع إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي، حيث أبدى الجانبان عدم ارتياح لعملية مفاوضات سريعة الخطى.

خلافات الجداول الزمنية

ويمكن أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا رئيسيًا في تنظيم وتنفيذ اتفاق نهائي بين الولايات المتحدة وإيران، بالرغم أن أي اتفاق من هذا القبيل قد يستغرق شهورًا أو حتى سنوات حتى يتحقق بسبب الجداول الزمنية المتعارضة بين واشنطن وطهران في استئناف الامتثال للاتفاق النووي.

ومع أن إدارة "بايدن" أعربت عن استعدادها لمنح إيران تخفيفًا للعقوبات مقابل استئناف طهران الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة، لكن الجانبين يختلفان حول الترتيب الزمني لهذه العملية.

وقبل مقابلة "ظريف"، طالب المسؤولون الإيرانيون بضرورة تعليق العقوبات أولاً لأن الولايات المتحدة هي الطرف الذي ترك خطة العمل الشاملة المشتركة، لكن واشنطن أكدت أنها لن ترفع أي عقوبات حتى تبدأ إيران في تقليص نشاطها النووي.

وسياسياً" يصعب على طهران أو واشنطن التراجع كلياً عن موقفهما المتعارض بشأن التوقيت.

لكن اقتراح "ظريف" في مقابلة "سي إن إن" الأخيرة قد يفتح الباب أمام عملية موازية في المستقبل، حيث تتخذ فيها الولايات المتحدة وإيران خطوات متزامنة للعودة إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة من خلال خفض العقوبات والنشاط النووي، في نفس الوقت.

وبالإضافة إلى خلافات التوقيت" قد تؤدي الانتخابات الإيرانية في يونيو/حزيران المقبل إلى تعقيد المحادثات مع الولايات المتحدة، حيث قد تؤدي إلى تشكيل حكومة أكثر تحفظًا أو تشددًا، لا يصبح فيها "ظريف" مفاوض إيران الرئيسي.

إيران قد تلجأ للضغط

لكن أي تأخير في بدء المفاوضات أو التوصل إلى اتفاق مؤقت من شأنه أن يثير المخاوف الأمنية في الشرق الأوسط من خلال دفع إيران لاتخاذ خطوات أكثر عدوانية على أمل الضغط على إدارة "بايدن".

وتخطط إيران لزيادة نشاطها النووي في الأسابيع والأشهر المقبلة، وقد يتزامن ذلك مع منع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى المواقع الرئيسية، ما قد يؤدي إلى رد فعل أمريكي أو إسرائيلي.

وقد تظهر إيران قدراتها السيبرانية في الشرق الأوسط، من خلال استهداف حلفاء الولايات المتحدة مثل السعودية والإمارات وإسرائيل.

كما قد تقرر إيران أيضًا استهداف نقاط إقليمية للنفط والغاز، بما في ذلك الناقلات، لكن الهجمات المباشرة على البنية التحتية للنفط والغاز السعودية (مثل تلك التي شوهدت في عام ٢٠١٩) ستصبح أقل احتمالًا.

لميليشيات المدعومة من إيران تشكل تهديدًا مستمرًا للقوات والقواعد الأمريكية أيضًا.

وفي ديسمبر/كانون الأول، أقر البرلمان الإيراني قانونًا يلزم الحكومة بتسريع الأنشطة النووية ورفع تخصيب اليورانيوم إلى ٢٠٪، وذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرًا أن إيران بدأت في إدخال "سادس فلوريد اليورانيوم" إلى سلسلة من أجهزة الطرد المركزي المتطورة "IR-2M" والتي ركبتها كجزء من تنفيذ القانون الجديد.

وتمكّن هذه الزيادة في النشاط النووي إيران من تقديم تنازلات مقابل تخفيف العقوبات دون الاضطرار بالضرورة إلى تقليص نشاطها الآخر المثير للجدل في المنطقة، كما أنه يبقي الباب مفتوحًا لتطوير الأسلحة في حالة انهيار مفاوضاتها مع الولايات المتحدة.

***ترجمة وتحرير: الخليج الجديد**

روبرت مالي... «رجل الأزمات» القادم على أساس دبلوماسية «الكل رابح»

المبعوث الأمريكي لإيران ينصح بايدن بإلغاء الانسحاب من الاتفاق النووي

صحيفة (الشرق الاوسط) :

واشنطن: هبة القدسي: طال الجدل لأسابيع في حملة تأرجحت بين تأييد قوي، ومعارضة صارخة حول ترشيح روبرت مالي لمنصب المبعوث الامريكي لشؤون إيران، حتى جاء إعلان إدارة الرئيس الامريكي يوم الجمعة الماضي بتأكيد اختياره لهذا المنصب. وتركز الجدل، وكذلك المخاوف والترقب والقلق من الفريق المعارض لتعيينه، بسبب مواقف مالي من النظام الإيراني. إذ كان مالي من الوجوه البارزة في فريق الرئيس الأسبق باراك أوباما الذي تفاوض سراً على الاتفاق النووي الإيراني المعروف باسم «خطة العمل المشتركة» الموقعة عام ٢٠١٥، وانسحب منه الرئيس السابق دونالد ترمب عام ٢٠١٨، وفرضت إدارته عقوبات مشددة على طهران كجزء من حملة الضغط القصوى. وبدورها، خرقت طهران التزاماتها بموجب الاتفاق بإعلانها عن زيادة مستويات تخصيب اليورانيوم إلى ٢٠ في المائة وزيادة استخدام أجهزة طرد مركزي متطورة.

لقد أبدى صقور الحزب الجمهوري المنتقدون لاختيار روبرت مالي لمنصب المبعوث الامريكي لشؤون إيران تخوفهم من أنه «متساهل للغاية مع النظام الإيراني». ومن ثم، قد يتغاضى عن أي انتهاك ترتكبه طهران من أجل التوصل إلى اتفاقات معها. كذلك، قد يقدم على خطوات يمكن أن تضر بأمن إسرائيل ودول الخليج. وحقاً، ارتفعت مستويات القلق مع ترحيب الجانب الإيراني باختياره، لا سيما عندما غرد حسام الدين آشينا، المستشار البارز للرئيس الإيراني حسن روحاني، قائلاً «إن تعيين روبرت مالي يحمل رسالة واضحة حول نهج فعال لحل النزاع بسرعة وفاعلية».

الحقيقة أنه منذ فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الامريكية، والجميع يرصد ويحاول التنبؤ بأسلوبه وطريقته في إدارة ملف الطموح النووي الإيراني. وخلال الأيام القليلة الماضية صرح كل من أنتوني بلينكن وزير الخارجية، وجايك سوليفان مستشار شؤون الأمن القومي، بأن توجهات إدارة بايدن نحو إيران ستكون «صارمة»، وأن الإدارة «ليست في عجلة للعودة إلى الاتفاق النووي»... وبالتالي، لن تقدم على رفع العقوبات التي فرضتها إدارة ترمب، وأرسلا رسائل واضحة إلى طهران مفادها أن واشنطن بانتظار خطوات تثبت حسن نيات النظام الإيراني أولاً. كذلك، تعهد بلينكن بأنه «سيعمل للحصول على اتفاق نووي أطول وأقوى» مع إيران «بالتشاور مع الحلفاء الإقليميين مثل إسرائيل ودول الخليج العربي». وفي الوقت نفسه حذر من أن إيران قد تكون على بعد أشهر فقط من تطوير ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع قنبلة نووية.

في هذه الأثناء، يتفق الديمقراطيون والجمهوريون في مجلسي الكونغرس الامريكي، رغم كل الخلافات والاختلافات بين الحزبين الكبيرين، على مبدأ واحد هو رفض السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي. وثمة ساسة من الحزب الديمقراطي يدعمون ستراتيجية ترمب الخاصة بفرض عقوبات ضاغطة على الاقتصاد الإيراني. ثم إن الحزبين يطالبان باتفاق أوسع يشمل الصواريخ الباليستية ومعالجة الثغرات في الجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاق النووي بما يعرف بـ«غروب الشمس»، وما يتعلق بتدخلات إيران في الإقليم عبر وكلائها.

وبالفعل، خلال الأسبوع الماضي تبادلت واشنطن وطهران التصريحات كما في لعبة «كرة الطاولة»، فألقى كل طرف الكرة في ملعب الطرف الآخر، إذ طالبت واشنطن طهران بالالتزام بتعهداتها كشرط مسبق لعودتها إلى الاتفاق النووي، وفي المقابل طالبت طهران الجانب الامريكي بـ«الامتثال الكامل» للاتفاق النووي، ورفع العقوبات الاقتصادية قبل أي مباحثات حول الاتفاق النووي.

قراءة في عقل المبعوث الامريكي الجديد

يتمتع روبرت مالي بعلاقات جيدة داخل الأوساط السياسية الامريكية، وكان قد شارك مع وزير الخارجية الأسبق جون كيري في المباحثات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني قبل التوصل إلى «اتفاقية العمل المشتركة»، عام ٢٠١٥. وما يلفت الانتباه في خيارات الرئيس بايدن أن معظم الشخصيات في إدارته تربط بينهم علاقات صداقة وروابط قديمة، خاصة أولئك الذين يتولون ملف السياسات الخارجية.

مالي يعد صديقاً مقرباً لكل من وزير الخارجية بلينكن، ومستشار الأمن القومي سوليفان، وأيضاً من ويندي شيرمان التي عملت معه كمفاوضة رئيسية في صفقة إيران، بل وتعود صداقة بلينكن مع مالي إلى فترة الدراسة الثانوية في العاصمة الفرنسية باريس. وكلاهما عمل في إدارة بيل كلينتون وفي إدارة باراك أوباما. أيضاً، كان مالي وزوجته كارولين زميلي دراسة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد مع الرئيس أوباما.

من ناحية ثانية، مَن يعرف روبرت مالي أو «روب» – كما يسميه أصدقاؤه – تلفته شخصيته الهادئة المتزنة وابتسامته الدائمة. ويقول هؤلاء عنه إنه شخص يصعب إثارة غضبه، بل هو الذي يقوم دائماً بامتصاص غضب الآخرين وتهدئتهم. وشخصية كهذه ساعدته في عمله بمجلس الأمن القومي إبان عهد أوباما من فبراير (شباط) ٢٠١٤ إلى يناير (كانون الثاني) ٢٠١٧، وقبل ذلك عندما عمل مساعداً لمستشار الأمن القومي ساندي بيرغر. وهو يعد خبيراً في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وكتب مقالات عديدة دعا فيها إلى التقارب مع حركة حماس (المُدرجة على القائمة الامريكية كجماعة إرهابية)، وكذلك إلى التقارب مع جماعة الإخوان المسلمين.

ستراتيجية «الكل رابح»

مالي يعتمد ستراتيجية إشعار كل طرف بأنه رابح في اللجوء إلى التفاوض، وأن كل طرف يمكن أن يحصل من المفاوضات على ما يريده وما يحقق مصالحه. وعندما كان «روب» منخرطاً في النقاشات والمفاوضات مع الجانب الإيراني إلى أن أبرم الاتفاق النووي في ٢٠١٥، قال في حوار خاص، نشر على صفحات «الشرق الأوسط» في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٦، إنه يعي تماماً أن إيران «لن تغير سلوكها لمجرد إبرام الاتفاق النووي، لكن إدارة أوباما لديها أمل في أن منع إيران من امتلاك سلاح نووي سيقلل من التوتر الإقليمي، وبمرور الوقت سيقلل من الأعمال العدائية ويحد من مخاطر المواجهة العسكرية. وبالتالي، هناك إمكانية لرؤية إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى، يجلسون إلى طاولة واحدة».

اليوم، ثمة من يقول إن أولئك الذين يتوقعون من مالي أن يعود بنفس الملفات القديمة من إدارة باراك أوباما، يخطئ في تقدير إمكانات الرجل. ويرى هؤلاء أنه يدرك التغييرات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنه مكلف بإعادة ضبط بعض السياسات الخارجية للولايات المتحدة، ومنها إنهاء حملة الضغط القصوى ضد إيران. وفي هذا الإطار، يؤمن مالي بأن الضغط من خلال الدبلوماسية هو الأسلوب الأكثر فاعلية، وكذلك إشراك «شركاء امريكا التقليديين» وتعزيز التعاون مع أوروبا، خيارات ستحقق الكثير من الأهداف لأن القواسم المشتركة بين سياسات الدول الأوروبية وسياسات بايدن لمنطقة الشرق الأوسط، أكبر بكثير منها مع إدارة ترمب.

قناعاته و‹مقترحاته الإيرانية›

يوم الاثنين الماضي، حمل «روب» مالي أوراقه وملفاته إلى مكتبه الجديد في مبنى الخارجية الامريكية، ولم يضع أي وقت في البدء – وبسرعة – في الاتصال بالمسؤولين البريطانيين والفرنسيين والألمان لمناقشة الملف الإيراني. لم يجرِ مالي أي اتصالات أو مناقشات مع الجانب الإيراني بعد، فالسياسة التي يقول إنه يريد اتباعها أولاً هي تشكيل قاعدة أساسية من التوافقات مع الدول الأوروبية، والعثور على طريقة لرفع القيود المفروضة على إيران حتى يمكن تنظيم العودة إلى الصفقة مرة أخرى، والوصول إلى أرضية وسط.

مالي يعتبر أن الضغوط الاقتصادية لم تؤدِ إلى «استجابة» النظام الإيراني والعودة إلى مائدة المفاوضات. بل كان مالي من «جوقة» منتقدي انسحاب ترمب من الاتفاق النووي، وكتب في تقرير أصدره خلال «مجموعة الأزمات الدولية» حول الموضوع «إن حملة الضغط القصوى التي شنتها إدارة ترمب كانت تهدف إلى التوصل لاتفاق نووي أفضل، مع كبح جماح نفوذ إيران الإقليمي، لكن ما حققته هو العكس، إذ أدت إلى زيادة التوترات في الشرق الأوسط وزعزعة الاستقرار الإقليمي، كما تراجعت المكاسب التي حققتها خطة العمل الشاملة المشتركة، وتركت الولايات المتحدة معزولة عن الحلفاء الأوروبيين والدول الأعضاء في مجلس الأمن».

وتابع مالي منتقداً سياسات إدارة ترمب، فقال إنه «حينما سعت الولايات المتحدة لإطلاق آلية (سناب باك) لإعادة العقوبات الدولية المعلقة... تجاهل أعضاء مجلس الأمن طلب الولايات المتحدة. وبعد مقتل العالم النووي محسن فخري زادة، أقر البرلمان الإيراني تشريعاً يفرض المزيد من التوسع في الأنشطة النووية، وأعلنت إيران زيادة تخصيب اليورانيوم إلى ٢٠ في المائة في منشأة فوردو التحت أرضية».

ومن ثم، «نصح» مالي إدارة بايدن بإلغاء انسحاب ترمب من الاتفاق النووي، والتراجع تماماً عن العقوبات التي كانت قائمة في عهد ترمب، بينما تعيد إيران برنامجها النووي إلى الامتثال الكامل. واقترح كإجراءات إضافية أن تدعم واشنطن طلب إيران قرضاً من صندوق النقد الدولي كدليل على حسن النية في ضوء جائحة «كوفيد – ١٩» وتدفع طهران لمناقشات حول تبادل الأسرى. أما فيما يتعلق بخروق إيران وانتهاكاتها، فيدعي مالي أن عكس مفعول الخروق في خطة العمل الشاملة المشتركة الإيرانية «يمكن أن يتحقق في غضون شهرين». وهو يأمل في أن تتطرق النقاشات مع الحلفاء الأوروبيين إلى الضغط على إيران لإنهاء الصراع في اليمن ودعم الحوار بين إيران والدول الخليجية بما يؤدي إلى خفض التوترات.

في المقابل، يرى مالي أن «ربط إعادة الانضمام للاتفاق النووي بـ(قضايا أخرى) قد يعرض المفاوضات والصفقة بأكملها للخطر». وبالتالي يعتقد أنه «يجب أن يكون الهدف إعادة الدخول في الاتفاق، أما القضايا الأخرى مثل خفض التصعيد الإقليمي وتطوير الصواريخ الباليستية، من الأفضل متابعتها فيما بعد، وليس وضعها كشرط لاستعادة الاتفاقية بالكامل».

أكثر من هذا، يعتبر مالي أن من مصلحة الولايات المتحدة كبح جماح إيران نووية، ومن مصلحة إيران الحصول على خفض للعقوبات الامريكية بعد سنوات من الإنهاك الاقتصادي نتيجة حملة الضغط القصوى والعقوبات التي فرضتها إدارة ترمب. ولذا فإن العودة إلى الاتفاق النووي أمرٌ ممكن رغم وجود تعقيدات كثيرة. وفي

ظل تيارات إيرانية محافظة متشددة وأخرى «معتدلة»، يؤمن مالي بأن عملية صنع القرار في إيران تتركز في يد المرشد الأعلى علي خامنئي الذي يلعب الدور المهيمن في السياسات. وعليه، فهو لا يتعجل إجراء المشاورات حول العودة إلى الاتفاق النووي قبل انتهاء ولاية الرئيس الإيراني حسن روحاني في يونيو (حزيران) المقبل، ولا يتخوف من وصول تيار محافظ أكثر تشدداً وأكثر صرامة إزاء واشنطن، بل إن قرار التعامل مع واشنطن سيعتمد على رؤية خامنئي لا من سيشغل منصب الرئيس.

جذوره المصرية

على الصعيد الشخصي، يفخر «روب» مالي دائماً بأن جده كان صحافياً يهودياً مصرياً، ولد وعاش في مصر، وعمل في جريدة «الجمهورية» المصرية قبل أن يهاجر في الستينيات من مصر إلى فرنسا ويؤسس هناك جريدة «أفريكاسيا»، وهي مجلة يسارية مهتمة بالشؤون الأفريقية والآسيوية.

ولد مالي عام ١٩٦٣. ونقل والده سيمون مالي العائلة إلى نيويورك عام ١٩٨٠، وذلك بعد طرد الرئيس الفرنسي – آنذاك – فاليري جيسكار ديستان سيمون والد «روب» بسبب كتاباته العدائية تجاه إسرائيل والدول الغربية. وبعدما هاجرت العائلة إلى نيويورك، التحق «روب» بجامعة ييل العريقة. ثم عام ١٩٨٤ فاز بـ«منحة رودز» للدراسة في كلية مودلين بجامعة أوكسفورد الشهيرة في بريطانيا، حيث حصل على الدكتوراه في الفلسفة. وفيما بعد دخل كلية الحقوق بجامعة هارفارد ونال منها إجازة القانون، وهناك التقى زوجته كارولين وتزاملا في الوقت ذاته (عامي ١٩٩١ و١٩٩٢) مع زميل آخر هو باراك أوباما.

مالي شخص عائلي جداً، فهو مرتبط بشكل كبير بزوجته وولديه مايلز وبلايز وابنته فرانسيس، ويحرص على حضور الحفلات المدرسية ومتابعة دروس ابنته وعروضها في حفلات رقص الكلاينيت. كذلك، فإنه يحرص على زيارة مصر، خاصة منطقة الأهرامات وخان الخليلي.

وعودة إلى الصعيد السياسي، فإن مالي تولى مناصب عديدة في إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون داخل مجلس الأمن القومي، وبرز اسمه حين تولى منصب مساعد الرئيس كلينتون للشؤون العربية الإسرائيلية بين ١٩٩٨ و٢٠٠١. وبعد رحيل إدارة كلينتون، غادر للعمل مع «مجموعة الأزمات الدولية»، التي تدير مجموعة واسعة من المحللين المتخصصين في الصراع العربي الإسرائيلي والحركات الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة.

ويذكر أن جريدة «التايمز» البريطانية فجرت فضيحة عام ٢٠٠٨ بنشرها تقريراً حول علاقات واتصالات مالي بمسؤولي حركة «حماس» التي تدرجها الخارجية الامريكية كمنظمة إرهابية. ودافع مالي عن تلك العلاقات بأنه جزء من عمله في «مجموعة الأزمات الدولية»، ونشر مقالات عديدة دعا فيها إسرائيل و«حماس» إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ولكن بريق مالي خبا بعد تلك التقارير إلى أن عاد عام ٢٠١٤ عضواً في مجلس الأمن القومي بإدارة أوباما مسؤولاً عن إيران ومنطقة الخليج. ويومذاك، حل محل فيليب غوردون عام ٢٠١٥ مساعداً خاصاً لأوباما ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج، ثم مسؤولاً عن ملف مكافحة «داعش»، كما شارك في وفد المفاوضين الامريكيين في الاتفاق النووي الإيراني.

خامنئي : إيران لن تعود إلى التزاماتها النووية قبل رفع العقوبات الأمريكية بالكامل

وكالة فرانس برس :

أكد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي الأحد، أن إيران لن تستأنف التزاماتها بموجب الاتفاق النووي، قبل رفع العقوبات الاقتصادية التي أعادت الولايات المتحدة فرضها على طهران بعد قرار واشنطن الانسحاب منه.

وقال خامنئي في كلمة متلفزة أثناء استقباله قادة القوة الجوية للجيش "اذا أرادوا عودة إيران الى التزامات الاتفاق النووي، على الولايات المتحدة أن ترفع العقوبات بشكل كامل، وليس فقط بالكلام أو على الورق".وأضاف أنه بعد ذلك "سنتحقق لنشعر بأن العقوبات رفعت فعلا، وبعدها سنعود الى التزاماتنا بموجب الاتفاق" المعروف باسم "خطة العمل الشاملة المشتركة".

وأبدت إدارة الرئيس الامريكي الجديد جو بايدن رغبتها في العودة الى الاتفاق، لكنها اشترطت أن يسبق ذلك عودة إيران لاحترام كل التزاماتها. في المقابل، شددت طهران على أن الأولوية بالنسبة لها هي رفع العقوبات.

وكانت إيران بدأت بعد نحو عام من الانسحاب الامريكي، بالتراجع تدريجا عن غالبية الموجبات الأساسية لاتفاق فيينا. وأكدت الجمهورية الإسلامية استعدادها للعودة الى هذه الالتزامات، لكن بشرط التزام الأطراف الآخرين في الاتفاق بتعهداتهم.وشدد خامنئي الأحد على أن إيران هي الطرف الوحيد "الذي يحق له أن يضع شروطا معينة" متعلقة بالاتفاق النووي لأنها احترمت التزاماتها، على عكس الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاث التي "لم تنفذ أيا من هذه التعهدات" التي وردت في الاتفاق.

وأكد المرشد الأعلى أن اشتراط عودة الولايات المتحدة الى التزاماتها هو "السياسة القطعية للجمهورية الإسلامية"، والتي "لن يتم العدول عنها".

مصادر: ظريف يتوسط لإنهاء خلافات «الإصلاحيين» والمرشد الإيراني

صحيفة (القبس) الكويتية :

كشفت مصادر مطلعة لـ «القبس» أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، يقود تحركاً داخلياً لإنهاء الخلافات بين المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، والمحافظين من جانب، والتيار الإصلاحي الإيراني، بزعامة الرئيس الإيراني الأسبق سيد محمد خاتمي، من جانب آخر.

وأضافت المصادر الإيرانية لـ«القبس» أن «الإصلاحيين رشحوا وزير الخارجية محمد جواد ظريف للتشاور والوساطة مع المرشد الإيراني خامنئي، بفضل دوره الفاعل في وزارة الخارجية والذي يعتبر الشخص الرئيسي الذي تزعم وفد بلاده في المفاوضات النووية بين إيران و مجموعة ٥ + ١».

ووجه وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف رسالة إلى المرشد الإيراني، «طلب من خلالها من خامنئي أن يعامل الإصلاحيين كمعاملة الأب مع الأبناء وإن أخطئوا، وأن البلاد بحاجة إلى التوافق بين جميع التيارات السياسية تحت خيمة النظام الإيراني». رد خامنئي وبحسب مصادر «القبس»، رد خامنئي على رسالة ظريف مطالباً زعماء وقيادات الإصلاحيين بتنفيذ أحد أهم المطالب الأساسية للمرشد الايراني، قبل الحديث عن المصالحة أو الدخول في أي مفاوضات مع الإصلاحيين. وطالب خامنئي في رده على جواد ظريف، بـ«ضرورة تقديم اعتذار علني من قبل قيادات التيار الإصلاحي، وأنه من غير الممكن بعد فرض الكثير من التكاليف على البلاد من قبل الإصلاحيين، والمطالبة في النهاية بالمصالحة مع النظام، لذلك عليهم تقديم الاعتذار أولاً، وبعدها سنناقش العفو المصالحة لاحقًا»، وفقاً لتعبير خامنئي في رده على وساطة ظريف. ويقصد خامنئي الأشخاص الذين عليهم بتقديم الاعتذار العلني أولاً، هما الزعيمان الإصلاحيان مير حسين موسوي ومهدي كروبي، أحد أبرز زعماء التيار الإصلاحي الإيراني الذين انتقدوا سياسات المرشد الإيراني خامنئي الخارجية والداخلية، خلال السنوات الماضية.

بايدن و«النووي الإيراني»: مراجعة جديدة

مركز ‹ ترينديز للبحوث والاستشارات ›:

التصريحات والمواقف المُعبّر عنها من قبل إدارة الرئيس الامريكي جو بايدن خلال الأيام الماضية تشير بوضوح إلى أنها ستتبنى مقاربة مختلفة في التعامل مع إيران تجمع بين ستراتيجية الضغوط القصوى التي طبقتها إدارة الرئيس الامريكي السابق ترامب، وبين نهج الدبلوماسية والحوار الذي طبقته إدارة الرئيس الأسبق أوباما، وذلك خلافاً للتوقعات التي راجت خلال الأشهر الماضية بأنها ستعود إلى الاتفاق النووي على الفور، وهذا ما يفهم من تصريحات وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن لتليفزيون «إن.بي.سي» قبل أيام، والتي طالب خلالها إيران بالعودة للالتزام باتفاقها النووي قبل أن تتخذ واشنطن أي خطوة تجاهها، بل إنه لم يستبعد أن تكون على بعد أسابيع من امتلاك مواد لسلاح نووي إذا واصلت خرق هذا الاتفاق.

ومن الواضح أن مقاربة إدارة بايدن في التعامل مع إيران تبدو أكثر شمولية" فهي لا تقتصر فقط على إلزامها بالعودة إلى الاتفاق النووي والالتزام بكافة بنوده والتخلي عن أنشطتها الخاصة باستئناف تخصيب اليورانيوم، وإنما أيضاً الأخذ في الاعتبار برنامجها الخاصة بالصواريخ الباليستية الذي ينطوي على تهديد واضح للأمن والاستقرار الإقليمي في ظل استمرار سياساتها العدائية والتدخلية في شؤون العديد من دول المنطقة، ما يعني أن الولايات المتحدة – وفقاً لتصريحات بلينكن– تسعى إلى بناء «اتفاق أطول وأقوى يتناول المسائل الصعبة»، وبالتالي فإن أي مفاوضات مستقبلية ربما ستعالج الثغرات السابقة التي تضمنها الاتفاق الأولي في عهد إدارة أوباما، وخاصة في ما يتعلق بتمديد فترة فرض القيود على أنشطة إيران لإنتاج المواد الانشطاريّة التي قد تستخدم لصنع السلاح النووي، فضلاً عن برنامجها الصاروخي ودعمها للعديد من الميليشيات المسلحة والطائفية التي تستخدمها ضمن أدواتها لتنفيذ مشروعها التوسعي في المنطقة.

الجانب الآخر والمهم في مقاربة إدارة بايدن، أنها ستسعى إلى إشراك بعض دول المنطقة في المفاوضات المحتملة مع إيران بشأن برنامجها النووي، خاصة السعودية والإمارات، وهو أمر يشير بوضوح إلى أن الولايات المتحدة ستتعامل مع قضايا المنطقة من منظور متوازن يأخذ في الاعتبار رؤى الدول الفاعلة فيها حتى تضمن لأي اتفاق مستقبلي فرص الاستمرار والإسهام بفاعلية في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها.

تبدو إيران اليوم في مأزق حقيقي، لأن رهانها على عودة الولايات المتحدة سريعاً إلى الاتفاق النووي لم يتحقق حتى وقتنا هذا، خاصة أن إدارة بايدن– كما هو واضح من تصريحات العديد من مسؤوليها– لن تسمح لها بامتلاك السلاح النووي أو التغاضي عن سياساتها المزعزعة لأمن المنطقة واستقرارها" والأهم أنها، أي إدارة بايدن، تنتظر من طهران اتخاذ الخطوة الأولى التي تثبت من خلالها أنها جادة في الالتزام بكافة بنود الاتفاق النووي، وتتطلع إلى مرحلة جديدة تكون فيها طرفاً مشاركاً في الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها وليس العكس.

برتراند بيزانسينو*:

الشرق الأوسط والتحولات القادمة في ٢٠٢١

صحيفة (الشرق الاوسط):

مع انطلاق عام ٢٠٢١، ثمة تساؤلات كثيرة إزاء ما ستحمله الأشهر المقبلة، أكان بالنسبة لجائحة «كوفيد – ١٩» القديمة والمتحورة، أو بالنسبة لعودة الاقتصاد العالمي للدوران، أو بالنسبة لتبعات السياسة التي ستنتهجها إدارة الرئيس جو بايدن في الداخل والخارج... ولكن يبدو لنا أن التطورات ذات المعنى يمكن توقعها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك لمجموعة من الاعتبارات الرئيسية، ومن بينها:

– التطبيع الحاصل بين إسرائيل ومجموعة من الدول العربية" وهو ما دفع باتجاهه الرئيس السابق دونالد ترمب، وكان المحرك الفاعل لهذا المسار هو الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي، والتوقعات تفيد بأن دولاً عربية أخرى سوف تلتحق بهذا المسار لمد جسر من التعاون مع إسرائيل.

– عزم الرئيس الامريكي على إعادة وصل خيوط الحوار مع إيران. ولا شك أن المفاوضات ستكون بالغة الصعوبة" نظراً للشروط المتناقضة للجانبين التي هي على طرفي نقيض. وتصوري أن حلفاء واشنطن في المنطقة سيعملون قصارى جهدهم لـ«الضغط» على إيران للحصول على «تنازلات» ذات معنى من إيران التي لا يبدو اليوم أنها مستعدة لذلك.

– يبدو لنا أن المملكة العربية السعودية التي تمر في مرحلة تحول واسعة، سيكون لها الدور الرئيسي في التغيرات التي سوف تشهدها المنطقة. وهنا أشير إلى برنامج الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الذي أطلقه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي يوفر للشباب السعودي أفقاً واسعاً على المستوى الاجتماعي من جهة، وعلى المستوى الوطني من جهة أخرى. ولا غرو أن المملكة تمتلك القدرات اللازمة من أجل ذلك.

إزاء هذه العناصر، لا بد من الإشارة إلى السياستين التركية والروسية اللتين تنظر إليهما إدارة الرئيس بايدن بكثير من الارتياب. والمرجح أن تسعى كل من موسكو وأنقرة إلى الاحتفاظ بالمكتسبات التي وفرها لهما انخراطهما العسكري، فضلاً عن طموحاتهما الإقليمية. لكن لا يبدو لنا أن محوراً حقيقياً (موسكو – أنقرة) يمكن أن يتشكل بسبب المنافسة القائمة بينهما.

إزاء هذا الواقع كما نراه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: من أين يمكن أن تأتي الحركة باتجاه التغيرات المشار إليها؟ المرجح أن تأتي من خلال ترتيبات قد تحصل بين السعودية وإدارة بايدن وبمساعدة الأوروبيين.

فمن المفيد الإشارة إلى أن الجانب السعودي يتميز بالبراغماتية ولم يتأخر في إرسال عدد من الإشارات باتجاه واشنطن، ومنها على سبيل المثال:

– اتفاق الرياض وما تضمنه من تفاصيل من شأنها الدفع باتجاه تعزيز وتوحيد الجهود اليمنية وتحقيق تطلعات الشعب اليمني.

– التطور الرئيسي الذي حصل بخصوص العلاقة مع دولة قطر. وللتذكير، فإن اتفاقاً وقّع بين الطرفين السعودي والقطري من أجل إعادة فتح الأجواء والحدود البرية والبحرية بين البلدين. ويعد هذا التطور نجاحاً للأطراف الثلاثة، أي السعودية وقطر والولايات المتحدة، وبيّنت الرياض من خلاله أنها قادرة على لمّ شمل دول الخليج مجدداً.

– تطور آخر جرى بين الرياض وأنقرة. فالعاهل السعودي تواصل مع الرئيس التركي إردوغان، واتفق الطرفان على الإبقاء على قنوات التواصل مفتوحة بينهما. وهذا من شأنه أن يسهّل الحوار المستجد للرياض أن تخفف من شدة التوتر بين القاهرة وأنقرة.

– تترافق هذه التطورات الخارجية مع تطورات داخل المملكة، شملت قيام وزارة التربية بتعديل عدد من النصوص في المناهج التعليمية، واستبعاد عدد من الأئمة بسبب توجهاتهم المتشددة. ولا يمكن إلا أن نذكر أن السلطات السعودية نجحت في تطبيق سياسة صحية ناجعة لمواجهة وباء «كوفيد – ١٩»، حيث هناك أقل من ١٠٠ حالة عدوى يومياً، إضافة إلى برامج التلقيح الواسعة.

– في ميدان العلاقات السعودية – الامريكية، نرى أن أهمية الأدوار الاقتصادية والسياسية والدينية التي تضطلع بها المملكة والتي من شأنها دفع واشنطن والرياض إلى التوصل إلى صيغة تفاهم وتعاون وهما حليفتان ستراتيجيتان منذ ٧٥ عاماً.

يمكن توقع أن تدفع رغبة الحوار التي تعبّر عنها إدارة الرئيس بايدن في الشرق الأوسط إلى خروج تدريجي من أجواء التوتر القائمة" لأن في ذلك مصلحة للجميع، مع قناعتنا المسبقة أن كل طرف سيسعى للدفاع عن مصالحه. لكن التطبيع الحاصل بين إسرائيل وبين عدد من الدول العربية لن يصل إلى خواتيمه طالما لم تنضم إليه المملكة العربية السعودية، حاضنة الحرمين الشريفين، التي كانت المبادرة في تسعينات القرن الماضي لطرح خطة سلام بين العرب وإسرائيل. لكن الرياض، في نظرنا، لن تقدِم على خطوة تطبيعية إلا مع التوصل إلى حل مقبول للقضية الفلسطينية وبالنسبة للقدس كذلك، ثالث الأماكن الإسلامية المقدسة.

في هذا السياق، ثمة دور خاص يتعين على الطرف الأوروبي أن يلعبه" إذ إنهم في موقع جيد حيث هم، من جهة، أصدقاء لإسرائيل ومن جهة ثانية من كبار مانحي المساعدات للفلسطينيين" ولذا عليهم أن يطلقوا مبادرات تأخذ في عين الاعتبار الحقائق الميدانية والدبلوماسية، شرط أن تذهب أبعد من خطة جاريد كوشنر (مستشار الرئيس الامريكي السابق) التي لا يمكن قبولها بحالتها الراهنة.

إن من مسؤوليات فرنسا، الدولة الأكثر نشاطاً على المستوى السياسي في الشرق الأوسط، والتي تتمتع باحترام في المنطقة، أن تقدم مقترحات لمسار سلام فلسطيني – إسرائيلي تتضمن أفكاراً جديدة. وما يدفع بهذا الاتجاه أنها ودولاً معنية في الاتحاد الأوروبي، سيكون عليها أن تلعب دوراً مهماً في الملف النووي الإيراني من أجل استكمال الاتفاق السابق وتناول مسألتين مهمتين إضافيتين" هما البرنامج الصاروخي – الباليستي الإيراني، وسياسة إيران الإقليمية، بشكل تساهم فيه بتوفير الاستقرار في هذه المنطقة الستراتيجية بالنسبة للعالم.

* السفير الفرنسي السابق لدى المملكة العربية السعودية

د. عبد المنعم سعيد:

تفكـــيك العـــالـــم..!

المركز الاقليمي للدراسات:

هـي أن العـالم يـزداد تقاربـاً وتكـاملاً ووحـدة تحـت الرايـة الغربيـة ذات الـسمات الديمقراطيـة والليبراليـة والرأسمالية.

ومرت مياه كثيرة تحت الجسور الفكرية في الدنيا، وتراجع فوكاياما نفسه عن النظرية مستسلماً لنظرية "صراع الحضارات" التي ترى أن الجدل التاريخي سوف يظل مستمراً، وما حدث أنه لن يكون بين الاشتراكية والرأسمالية وإنما سوف يكون بين حضارات سبع حددها على أساس الدين. وبينما كان العالم كله قد بات واحداً في وحدة مندمجة في النظرية الأولى فإنه بات مندمجاً في كتل كبرى تكون العقيدة والثقافة والهوية هي أساس قيامها في النظرية الثانية.

علماء العلاقات الدولية على اهتمامهم المؤقت ومشاركتهم في ذيوع النظريتين سرعان ما جاءت دراساتهم التجريبية دالة على أن العالم بالفعل يندمج يوماً بعد يوم بفعل آليات التكنولوجيا التي سمحت باتصالات واسعة بين بني الإنسان لم تكن لها سوابق في التاريخ البشري.

"الثورة الاتصالية" نقلت المعرفة بالحضارات والثقافات حتى باتت الموسيقى والفنون السينمائية في متناول يد جميع الأمم. الاقتصاد قام بدوره من خلال آليات التجارة والمال وأسعار العملات، والنمو الاقتصادي العالمي، مع تسارع عمليات الانتقال والهجرة بين الدول.

التنظيم الدولي في كثير من الأحيان جعل حركة "البريد" و"الطائرات" ولغة البنوك والمطارات واحدة في كل دول العالم. الخبرات الدولية في معظم الأحوال صارت واحدة، فمعظم الدول تسير سياراتها على يمين الطريق، كما أنها تتبع إشارات المرور "الأحمر والأصفر والأخضر"، وفي البحار فإن إشارات الاستغاثة لا يختلف فيها عربي على عجمي أو روسي على أمريكي.

الأمثلة بعد ذلك كثيرة حول التوافق في سبل الحياة، فالمولات أو أسواق التسوق لا تختلف حالها من دولة إلى أخرى. وفي الأنشطة الرياضية فإن الاتحادات الدولية والأولمبية لها قواعد عالمية تلتزم بها دول العالم حتى في تسيير دوراتها الرياضية المحلية.

علماء العلاقات الدولية مع إدراكهم لكل ذلك، فإنهم لم يتجاهلوا الحقيقة المضادة التي ترى أنه مع كل ما تحقق فإن وجود الوحدة العالمية شجع كثيراً الوحدات الأصغر داخل الدولة سواء كانت من أعراق أو ثقافات أو أديان ومذاهب أو ألوان أو قبائل أن تكون أكثر ميلاً إلى الخروج على الدولة وليس العالم بالضرورة. والحقيقة الكبرى التي حكمت العلاقات الدولية منذ بداية القرن التاسع عشر كانت دائما ظهور الدولة القومية، ولم تكن هناك صدفة أنه مع الاتساع الكبير في عملية "العولمة" الممثلة للاندماج العالمي صاحبتها عمليات تفكيك دامية ظهرت أولا في الاتحاد السوفييتي الذي تفكك إلى ١٥ دولة، حاولت كل واحدة منها أن تجد طريقها الخاص إلى العالم. وثانياً جاء انهيار يوغوسلافيا وانكسارها بين ست دول. وثالثا أن عملية الانقسام هذه كانت سابقة للعولمة وكانت راجعة إلى تطبيق حق تقرير المصير الذي جعل الهند وكوريا ودولاً أخرى تنقسم تبعا لما فيها من ألوان مختلفة. ورابعاً أن أكثر التجارب تعبيراً عن "العولمة" كان تجربة الاتحاد الأوروبي التي توسعت من ست دول حتى وصلت إلى ٢٧ دولة شاملة دول أوروبا الشرقية مع مطلع القرن الحادي والعشرين. وبينما ظنت أوروبا

أنها قد تعدت عهود التقسيم وجدت بريطانيا تخرج من الاتحاد في أعقاب استفتاء عام "بريكست" الذي لم يعكس فقط ضيقاً بريطانياً من الاتحاد في أوروبا، وإنما فلسفة متكاملة تناطح العولمة متبعة في ذلك الفلسفة التي تبنتها الولايات المتحدة أثناء إدارة الرئيس دونالد ترامب.

المدهش في الأمر أنه في أعقاب هذا الخروج، فإن اسكتلندا في المملكة المتحدة أصبحت أكثر عزماً على الخروج من المملكة لكي تستمر داخل الاتحاد الأوروبي، وفي الولايات المتحدة ذاتها فإن ولايات أمريكية صدرت منها صيحات الانفصال عن الاتحاد الأمريكي.

هذه الصورة وتلك تشير بقوة إلى أننا إزاء عمليتين للاندماج والوحدة في ناحية، والتفكيك والانفصال في ناحية أخرى. النظرية الأولى تستند إلى أنه سوف يكون من الطبيعي أن يقترب الإنسان من أخيه الإنسان كلما زاد كلاهما معرفة واتصالاً واعتمادا على الآخر في الحصول على حاجاته الأساسية. وما يجري بين الإنسان يجري بين الدول، إذ بات من الطبيعي أن تتخصص كل دولة في مزاياها النسبية ومن ثم ومع المنافسة تتولد المصالح المشتركة التي في النهاية تجعل الإنسان أكثر سعادة. النظرية الثانية ترى العكس تماماً، إذ يكون الاقتراب والاندماج سبيلاً إلى تحول المنافسة إلى عداء والعداء إلى صدام وحروب وأزمات من كل نوع. وبشكل ما فإن كلتا النظريتين تتفق في أن الحرية والاختيار هما اللذان يقرران في النهاية المدى الذي يصل إليه الإنسان في الاقتراب من الآخر أو الابتعاد عنه" ولكن عملية الاختيار هذه تحديداً هي التي تخلق ظروفاً ومواقف صراعية.

وفي العموم فإن النظرية الأولى تبنتها الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة والتي قدمت نموذج الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي كأمثلة منيرة لعمليات الاندماج والتكامل، ومن ثم التقدم بصفة عامة.

وفي الحقيقة فإنها جعلت من نظريتها سبيلاً لكل دول العالم للوصول إلى ذات النتيجة، ومن خلالها بات معيار الحكم على دول العالم المختلفة يقوم على المرجعيات الليبرالية والديمقراطية والرأسمالية دون نظر إلى ظروف التطور ودرجته في دول العالم المختلفة. واستنادا إلى ذلك كان الموقف الغربي من الاتحاد السوفييتي وتشجيع تفكيكه مع اندماج ما تفكك في المعسكر الغربي سواء كان في حلف الأطلنطي أو الاتحاد الأوروبي. واعتمادا على نفس النظرية كانت النظرة إلى ما سمي "الربيع العربي" الذي كان طريقاً لتفجير الدول الوطنية العربية أو تقليصاً من تماسكها كما حدث في العراق وسوريا، أو تهديد هذا التماسك في دول عربية أخرى.

"الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" لم تعودا نظريات سياسية عن نظم الحكم وإدارة الدولة، وإنما أسلحة سياسية وإعلامية ودبلوماسية للتعامل مع دول العالم غير الغربية التي تمر بمراحل عديدة من التطور السياسي والاقتصادي، تختلف عن تلك التي سارت فيها الدول الغربية التي شملت الاستعمار وغزو الدول الأخرى.

الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن أكد، في حديث إلى وزارة الخارجية الأمريكية، قبل أيام، أهمية "حقوق الإنسان" ومعارضة النظم "التسلطية"، واستخدم المناسبة لإثبات إخلاصه للأفكار بإدانة الانقلاب العسكري في ميانمار وسجن الناشط والمعارض الروسي "أليكسي نافالني" وعزمه على التدخل للتأكيد على القيادة الأمريكية في العالم من خلال عقد مؤتمر عالمي للدول "الديمقراطية"، بينما تقف بقية دول العالم خارجه.

القيادة هنا ليست "أخلاقية" تعقد مؤتمرها داخل الأمم المتحدة كتنظيم دولي معترف به، وإنما سياسية وستراتيجية كذلك عندما تغفل الظروف والشروط المختلفة التي تعيش دول العالم في ظلها، فضلاً عما تولده من حروب باردة جديدة" فما يجري الدفع له في واشنطن من زاوية عودة الولايات المتحدة إلى عمليات الهندسة السياسية لدول العالم، مع اعتقاد جازم بأن ما تتجه له العاصمة الأمريكية من أفكار حول إدارة البشر لشؤون دنياهم" لا يمثل عودة إلى قديم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الذي ظنت فيه واشنطن أن بقدرتها وحدها ليس قيادة العالم وإنما إعادة تشكيله أو تفكيكه كما حدث من قبل، وكانت له تكاليفه الدامية.

د.شفيق ناظم الغبرا*:

ظروف عربية تزداد تعقيدا وصراع التأسيس

صحيفة (القدس العربي) اللندنية:

لم يكن أحد من أبناء جيلي ممن نشأ في زمن الناصرية وزمن العروبة وفتح عينيه على هزيمة ١٩٦٧ يتوقع أن العام ٢٠٢١ سيطل علينا وأزمات العالم العربي تكتسب قوة تدميرية وعبثية لا مثيل لها. لقد أصبح العالم العربي مركزا لانكسار الدول من سوريا للعراق ومن لبنان لليمن لليبيا، وأصبح بنفس الوقت مركزا طاردا بكثافة للكفاءات والطبقات الوسطى ومركزا لتدفق اللاجئين منه للدول المحيطة. لكنه بنفس الوقت أصبح عالمنا العربي مركزا للحكم الديكتاتوري غير المساءل والعنف الرسمي الذي يشمل التوسع بالسجون، والتعذيب، وانتهاك حقوق الإنسان.

بنفس الوقت يعيش عالمنا العربي استقطابا بين قوى أربع مؤثرة: تركيا وإيران بالإضافة لروسيا ودول الإحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة. لهذا تتبلور صراعات المحاور بين إسرائيل وحلفائها الجدد من جهة في مواجهة مع تركيا وروسيا وإيران الذين يزدادون، مع اختلاف مواقفهم، اقترابا من بعضهم البعض وذلك مقابل تراجع دور الولايات المتحدة الإقليمي. كما أن قوى مسلحة انتشرت في خارطة عدة دول عربية كما هو حال اليمن والعراق وسوريا ولبنان وغزة، وهذه قوى مسلحة بإمكانها التأثير على مستقبل أنظمة وبناء تشكيلات جديد وتغير قواعد اللعبة أمنيا وعسكريا وسياسيا. وما نشاهده على السطح ليس كل القصة، فقد سقط التعليم، وتأخرت المدارس في مناطق ودول عديدة بسبب العنف والحالة الأمنية، كما تأثرت الصحة بالحالة الأمنية السائدة. بل يكاد قطاع كبير من العرب لا يشعر بالفارق بين الموت والحياة، وبين إنهاء الحياة من خلال عنف ما وبين بناء الحياة والتفاؤل بالمستقبل.

هذه الحالة العربية فتحت الباب لفراغات كبرى. سنكتشف بأن اقتصاد الحرب تحول لوسيلة في الحياة في مناطق عربية كثيرة، سنرى أن المجتمعات تفرز المقاتلين كما تنبت الأشجار وتفرز الحركات السياسية على اختلاف ابعادها و إختلالاتها. هذه اوضاع رغم عنفها ومصاعبها الا أنها تحمل في طياتها حالة بحث عن واقع مختلف لكنه غير مرئي. لهذا بالتحديد الأوضاع في سوريا والعراق واليمن وليبيا كما ولبنان وفلسطين ومناطق عربية أخرى ستبقى محملة بالقضايا والأسئلة.

ووسط هذه المصاعب والفراغات هناك قطاع من الشباب العربي ممن يشعرون أنهم مسؤولون عن حل الأزمات العربية وذلك من خلال طرح رؤى، واستيعاب طبيعة التحديات ثم العمل على التعامل معها. لن تغلق المساحات والأزمات بلا بدائل أساسها بناء الأوطان، وبناء رؤية عربية واضحة المعالم.

دائرة الموت مستمرة عربيا والبحث عن مشروع سياسي جديد للإقليم مستمر بنفس الوتيرة، وما بدأ منذ سنوات عشر ونيف مع الربيع العربي سيبقى في إطار المخاض نفسه. إننا في زمن البحث عن بدائل و خيارات للنظام العربي الراهن بشكله الراهن.

الملفت للنظر أن الكثير من الأماكن العربية مستعدة لأنماط من العمل السياسي، وأن بعض المناطق أكثر ميلا للعمل المسلح، وأن الدائرة العربية ستمر بمراحل قبل ان تبلور تصوراتها. فصنعاء كما دمشق وشمال سوريا كما أجزاء من العراق وليبيا كما مناطق لبنان تعيش التساؤلات المتدفقة. هذا يعني أن دائرة الموت مستمرة عربيا والبحث عن مشروع سياسي جديد للإقليم مستمر بنفس الوتيرة، وما بدأ منذ سنوات عشر ونيف مع الربيع العربي سيبقى في السنوات العشر القادمة في إطار المخاض نفسه. إننا في زمن البحث عن بدائل و خيارات للنظام العربي الراهن بشكله الراهن.

لكن الخيارات لن تتضمن التعاون مع الصهيونية، او القبول بنمط التطبيع الراهن، أو حتى القبول بالتبعية للولايات المتحدة، فهذا خيار بعض الدول وهو خيار رسمي لا يحمل أي صفة شعبية. إن مرحلة ترامب وطبيعة سياساته الهجومية جرحت العرب ودفعت نحو نمو الروح الاستقلالية. لقد اكتشف العرب بالممارسة بأن غياب الاستقلالية يفتح الباب للصهيونية، والاستعمار، واستنزاف الموارد المالية، ويسهم بالضعف والتفكك والسقوط الحضاري.

وسيكتشف العالم العربي بأن التقوقع الطائفي الحاصل في أكثر من مكان والذي خلق مشكلات جمة بين السنة والشيعة سيؤدي لمزيد من غرق العرب. سنكتشف بأن الدولة المساءلة ضرورة لبناء الدول، كما أن الدولة التي تحترم مواطنيها وترفض تهميشهم مدخل أساسي لاعادة بناء الدول. كما أن المقدرة على بناء فيدراليات وكونفيدراليات بين دول عربية لديها الاستقلالية وحس التضامن ستكون قيمة أساسية لبناء واقع عربي مختلف عن الواقع الراهن.

نحن مقبلون على لحظات تأسيس على يد جيل جديد، ستطرح كل الأسئلة بما فيها تلك التي ترتبط بجغرافيا الاقليم الذي رسمته خرائط سايكس بيكو التي قسمت الإقليم العربي قبل أكثر من ١٠٠ عام. فحتى في الدول العربية الأكثر تجانسا كمصر اصبحت السلطات شديدة المركزية، والبرلمان مهمش، والمساءلة معدومة، والحكم للجيش اولا واخيرا.

هناك أجيال تبحث عن بناء دولة مساءلة وحالة دستورية في ظل حكم مدني. تلك أجيال ستطرح بطبيعة الحال الأسئلة عن طبيعة العلاقة بين سلطة الرئيس وشعبه، وطبيعة علاقة البرلمان بالمساءلة والمجتمع بالحريات. لكن بنفس الوقت هناك مدارس تؤمن بالكفاح المسلح بعد انتشار نماذج كحزب الله والحوثيين وأطراف عدة في المعارضة السورية، وكتائب عز الدين القسام في غزة. إن معضلات التأسيس واعادة التأسيس العربي ستطرح كل القضايا، ستفتح الباب على كل الاحتمالات.

*استاذ العلوم السياسية/ الكويت

سعد بن طفلة العجمي:

الطغيان المثلث الأضلاع

اندبندنت عربية:

الطغيان ثلاثة أنواع رئيسة: سياسي واجتماعي وديني، فباسم الأمن والاستقرار والحفاظ على الوطن وحمايته من أعداء الخارج وعملائهم بالداخل، يتم القمع والبطش والطغيان على أيدي السلطات السياسية، فلا "صوت يعلو فوق صوت المعركة"، والمعركة هنا يمكن أن تكون ضد المخربين ومثيري الفتن والقلاقل أو الإرهاب أو الصهيونية والإمبريالية والاستعمار ومن أجل تحرير فلسطين.

لا يوجد نظام حاكم طاغ في العالم يقمع شعبه ويقول إنه يريد السلطة والتمسك بها أبداً، ولا يسوّق أي طاغية أنه يبطش بالناس لأنه مريض بمرض السلطة والسطوة، كلهم يسوقون المبررات بلغة وشعارات مختلفة، وقد تشرّع القوانين، وتنشأ المحاكم، وتعقد المحاكمات ليظهر القمع ويمارس الطغيان جهاراً نهاراً وبموجب القوانين والدساتير التي يصوغها الطغاة بأنفسهم.

أما القمع والطغيان الاجتماعي فهو نوعان:

النوع الأول، هو الفردي الموروث الذي نمارسه كبشر، وإن بدرجات متفاوتة من الطغيان، فالأب الذي لا يستمع لأبنائه، ويفرض رأيه عليهم من دون أخذ وعطاء، ولو بمبدأ "لكم حرية الحوار، ولنا دكتاتورية القرار"، هو فقط "اللي كلمته ماشية" من دون نقاش، والأخ الذي يريد فرض مفهومه الاجتماعي الذي ورثه للشرف والعفة على أخته، وإن كانت أكبر منه سناً وأعلى علماً، فقد قرر المجتمع أن ذكورته تكفيه ليمارس دور الوصي على أخته لأنها أنثى، والزوج الذي يريد "قطع رأس القطة من أول ليلة"، ويمارس العنف اللفظي والبدني ضد زوجته، أو العكس، فالزوجة، وهو الأمر الأقل نسبة، يمكن أن تمارس العنف اللفظي بل والبدني ضد زوجها، وهي الزوجة التي يسميها أهل الخليج "النسرة".

والنوع الثاني، هو الطغيان الاجتماعي الجماعي، وهو القمع الاجتماعي للحريات الشخصية التي لا تتعدى على حريات الآخرين، فتجد المواجهة الجمعية تأخذ أشكالاً متعددة من الغيبة إلى الاعتداء اللفظي والتنمر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بل وحتى التهديد المباشر وربما الاعتداء البدني على شخص ما بسبب ملبسه أو شعره أو تصرفه الفردي بمكان عام وجد فيه العامة خروجاً على "الذوق العام"، كل ذلك يتم بحجة الحفاظ على "العادات والتقاليد".

يقرر الطغيان الاجتماعي أن يحدد لك العيب والخنا، والزين والشين، والصح والخطأ، والأصول والعادات والتقاليد، وما عليك سوى الانصياع والاستسلام، والخضوع والصوم عن الكلام، الغريب أن كثيرين من أهل هذا الفريق لا يؤمنون بما يأمرون، ولكنهم ما وجدوا "آباءهم عليه" من دون تفكير أو تدبر أو تدبير! إنه النفاق والجبن والخنوع مع نبرة مريضة من المزايدة الممجوجة.

والنوع الثالث من الطغيان هو الطغيان الديني، فباسم الدين والمحافظة عليه من الزلل والخلل، وباسم الرب وتعاليمه وأنبيائه وسننهم ونهجهم، سوف تواجه القمع الديني دفاعاً عن حياض الدين ممن جنّد نفسه "لوجه الله تعالى" للذود عن العقيدة والإيمان، وعن "بيضة صحيح الدين"، وهذا النوع من الطغيان له ميزة خاصة تختلف عن سابقيه وهو أنه يبرر كل موقف وقول وسلوك وبطش وقمع باسم الدين، وبأن ممارسته تأتي وفقاً لتعاليم ربانية فرضها الله على ممارسيها، وبأن ما يقوم به من تنافخ وتنافخ هو أمر مفروض عليه، فهو في حالة جهاد سرمدي ومهمة إلهية أوكله الله بأدائها وتنفيذها، هكذا هو الطغيان الديني، مهموم صاحبه ومشغول بسلوك الآخرين وتعديل مسارهم ليضمن لهم الجنة، رغماً عن أنوفهم.

يعيش الناس جميعاً على هذه الأرض وهم يواجهون، وإن بدرجات متفاوتة، هذه الأنواع الثلاثة من الطغيان، أقول درجات متفاوتة لأن كثيراً من المجتمعات المتقدمة واجهت الطغيان، واستطاعت أن تحدّ منه، بدرجات متفاوتة أيضاً، لأنه لا يمكن لكائن كان أن يقول إن دولة ما على هذا الكوكب قد تخلصت تماماً من كل أشكال الطغيان السياسي والاجتماعي والديني، فالحرية السياسية واسعة الحدود بالدول المتقدمة وكذلك الحريات الاجتماعية والدينية، حتى أكثر الدول تقدماً وديمقراطية لا تزال تشهد مظاهر هنا أو هناك من مظاهر الطغيان بأنواعه، لكن تقدمها في معارك الطغيان يقاس بدرجة الحرية بالتصدي العلني له، وبالضمانات التي تقدمها قوانينها ومؤسساتها لحرية التصدي السلمي للطغيان السياسي والاجتماعي والديني، وهو ما نفتقر له تماماً في عالمنا العربي العنيد.

يتضامن الطغاة الثلاثة في ما بينهم منذ الأزل، فطاغية السياسة يحتاج لعمامة رجل الدين على يمين صولجانه، ورجل الدين يستحث الطغيان الاجتماعي باسم المحافظة على "دينكم وعاداتكم وتقاليدكم"، وحماية لكم من "الأفكار الدخيلة"، وطغاة التخلف الاجتماعي تساند الطاغية السياسي الذي يحافظ على بلادنا من الفتن والبدع والتمرد على الموروث، وترى في رجل الدين حليفاً لا فكاك من التحالف معه، وهكذا.

تحالف الطغيان مستمر ومتماسك وقوي، بينما طبيعة الحرية والأحرار تستنكف الانقياد للجموع خوفاً من العودة لربقة الطغيان.

فأي أنواع الطغيان تراه الأخطر عليك؟

الإنصات المركزي

يومية توثيقية يصدرها مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

الانصات المركزي انجاز صحفي ممتاز وهي بحق بنك للمعلومات و سجل للوثائق و المواقف .
انني اذ أتابع قراءتها يوميا أزداد اعجابا بها و تقديراً لجهودكم الخيرة . لذلك اباركُ لكم و أشد على أيديكم
و أتعهد لكم بأن أكون لكم نصيراً و مسانداً و مساعداً

أخوكم المخلص
مام جلال طالباني

www.pukmedia.com/ensat
Facebook: ensatpuk
ensatmagazen@gmail.com
Mobile: 0770 156 4347